مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة والدراسات الإسلامية

الموقع الإلكتروني https://uqu.edu.sa/jill

جامعة أم القرى
UMM AL-QURA UNIVERSITY

معالم التأصيل للردّ على الشبهات حول القرآن الكريم من خلال مصنّفات القرن الخامس الهجري (دراسة تأصيلية)

Foundational Principles for Replying to Doubts about the Holy Qur'an through the Works of the Fifth Century AH

مي عبد الله الهدب

أستاذ مشارك، قسم القرآن وعلومه، كلية أصول الدين والدعوة، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، المملكة العربية السعودية

May Abdullah Alhadab

Associate Professor, Department of the Qur'an and its Sciences, College of Fundamentals of Religion and Da'wah, Imam Muhammad bin Saud Islamic University, Riyadh, Saudi Arabia

تاريخ التقديم:2026/02/15: تاريخ ارسال التعديلات: 2026/04/11 تاريخ القبول:2026/05/15

Received:15/02/2026 Revised:11/04/2026 Accepted: 15/05/2026

الملخص:

يُعنى هذا البحث ببيان معالم التأصيل للردّ على الشبهات من خلال مصنّفات القرن الخامس الهجري ممثلة في ثلاثة مصنفات: "الانتصار للقرآن للباقلاني"، و"الإبانة عن معاني القراءات لمكي بن أبي طالب"، و"معاني الأحرف السبعة للرازي"، ويهدف هذا البحث إلى التعريف الموجز بالمصنفات محل الدراسة، وعرض أهم الأصول التي يستفاد منها في بناء الجواب عن الشبهات، وقد سلكتُ في هذا البحث المنهج الاستقرائي والوصفي التحليلي، وخرج البحث بنتائج منها: أن مصنّفات القرن الخامس الهجري قد تكاملت بها معالم التأصيل للجواب عن الشبهات، وأن كتاب الانتصار للباقلاني قد تميز بأسلوب فريد في المناظرة، وجمع موضوعات كثيرة متصلة بشبه معاصرة، وأن لكتاب الإبانة لمكي بن أبي طالب مكانة جليلة في علم الانتصار؛ لعنايته بتحرير مسائل مهمة، وتوجيه روايات عديدة، وأن كتاب معاني الأحرف السبعة للرازي يعتبر من أوثق المصادر التي يُرجع إليها عند دراسة الشبهات المثارة حول مسألة الأحرف السبعة، وما يتصل بها من فروع مهمة، وقد كشفتْ المصنفات محل الدراسة عن عشرة أصول للردّ عن الشبهات، منها: توثيق الشبهة، وذكر مستند الشبهة، والجمع بين الأدلة النقلية والعقلية في الرد على الشبهات، وطلب الدليل من المخالف، والعناية بذكر الإجماع، والعناية بذكر ما يلزم من القول بالشبهة، وغير ذلك، ومن أبرز التوصيات: العناية بالتأصيل لعلم الانتصار واستنباط أصوله من خلال المصنفات في علوم القرآن الكريم.

الكلمات المفتاحية: معالم، التأصيل، الشبهات، الانتصار، الردّ

Abstract:

This research aims to detect the foundational principles for responding to doubts through the works of the fifth century AH, represented in three works: "Al-Intisar li'l-Qur'an" by Al-Baqillani, "Al-Ibanah 'an Ma'ani al-Qira'at" by Makki bin Abi Talib, and "Ma'ani al-Ahruf al-Sab'ah" by Al-Razi. The research also aims to highlighting points of comparison among the three works in the field of defending the Holy Quran. In this research, I have employed the inductive and the descriptive-analytical approaches. however the following results as below: That the works of the fifth century AH have completed the foundational principles for respond-ing to doubts, Al-Intisar book for Al-Baqillani' is distinguished by its unique style of debate and its compilation of many topics related to contemporary doubts, Al-Ibanah book for Makki ibn Abi Talib holds a prominent place in the science of *Al-Intisar*, Ma'ani al-Ahruf al-Sab'ah* for Al-Razi's book, is considered one of the most reli-able sources to which one refers when studying doubts and branches, The works under study concluded ten principles for refuting doubts, such as documenting the doubt, mentioning the basis for the doubt, and combining scriptural and rational evidence in refuting misconceptions.One of the most prominent recommendations is to pay attention to establishing the foundations of the science of *Al-Intisar* from works on the sciences of the Holy Qur'an.

Keywords: Landmarks , Foundations , Doubts , Alintisar , Refutation.

معلومات المراسل : د. مي عبد الله محمد الهدب

البريد الالكتروني الرسمي : maalhadab@imamu.edu.sa

Doi: https://doi.org/10.54940/si46040715

1658-8738 / © 2026 by the Authors.

Published ***by J. Umm Al-Qura Univ. Shariah. Sci. Islamic Stud.***

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، القائل في كتابه: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ﴾ [الحجر:9]، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، أما بعد:

فإن خدمة كتاب الله تعالى وردّ الشبهات عنه من أعظم الواجبات، وأولى ما تبذل فيه الأوقات، وقد سبق إلى هذا الشرف سلف الأمة وعلماؤها بالبيان والتأليف، حتى كان لعلم الانتصار لكتاب الله تعالى أصوله المتينة في مصنفاتهم، وبعد النظر في هذه المصنفات، وجدتُ أن لمصنفات القرن الخامس الهجري مكانتها العظيمة في التأصيل لعلم الانتصار، والدفاع عن كتاب الله تعالى إزاء ما ظهر من شبهات الفرق الضالة، وما اشتدّ على المسلمين من أمرهم وتضليلهم، ومن أبرز هذه المصنفات: (كتاب "الانتصار للقرآن للباقلاني"، وكتاب "الإبانة عن معاني القراءات لمكي بن أبي طالب"، وكتاب "معاني الأحرف السبعة للرازي")، وهي محلّ الدراسة في هذا البحث.

وقد وقفتُ –في هذه المصنفات– على جملة واسعة من الأقوال التي يمكن أن يؤصل بها للجواب عن الشبهات القديمة منها والحديثة، واجتهدتُ في جمعها وتصنيفها، واستنباط أصول الردّ على الشبه والافتراءات من خلالها، وجعلتُ ذلك في بحث بعنوان: (معالم التأصيل للرد على الشبهات حول القرآن الكريم من خلال مصنفات القرن الخامس الهجري "دراسة تأصيلية").

أهمية البحث

- المكانة البارزة لعلم الانتصار، ودوره العظيم في صيانة كتاب الله تعالى.
- الأثر المهم لعلماء الأمة المتقدمين في التأصيل لعلم الانتصار، وبيان الشبه وجوابها وأدلتها.
- تميّز المصنفات –محلّ الدراسة– في موضوعاتها، وأسلوبها، مما يجعلها من المصادر الأصيلة للردّ على الشبهات.

مشكلة البحث

يمكن لهذا البحث أن يجيب عن الأسئلة الآتية:

- ما أهم المصنفات التي يستفاد منها في الجواب عن الشبه المثارة حول القرآن؟
- ما أوجه الموازنة بين المصنفات –محل الدراسة– في علم الانتصار؟
- ما الأصول العامة للردّ على الشبهات من خلال المصنفات محل الدراسة؟

أهداف البحث:

- التعريف الموجز بالمصنفات محل الدراسة.
- إبراز أوجه الموازنة بين المصنفات الثلاثة في علم الانتصار لكتاب الله تعالى.
- عرض أهم الأصول التي يستفاد منها في بناء الجواب عن الشبهات، مع ذكر شواهدها.

الدراسات السابقة

بعد البحث في قواعد المعلومات، ومحركات البحث، لم أقف على دراسات سابقة لهذا الموضوع.

منهج البحث

سار هذا البحث على المنهج الاستقرائي في جمع المادة العلمية، والمنهج الوصفي التحليلي في عرضها، وفق الآتي:

- استقراء المصنفات الثلاثة والنظر في مناهجها، وموضوعاتها.
- استنباط الأصول العامة للردّ على الشبهات من خلال النظر في طريقة ورود الشبهة، وطريقة الجواب عنها.
- صياغة الأصول العامة للردّ على الشبهات مع التقديم لكل أصل ببيان أهميته على وجه الاختصار.
- ذكر الشواهد على كل أصل مذكور وذلك من كلام العلماء في المصنفات محل الدراسة حسب توافرها، والإحالة إلى النظائر في الحاشية ما أمكن، ومن أهملتُ ذكره من المصنفات الثلاثة فإني لم أقف على شاهد لهذا الأصل عنده.
- الاكتفاء بعرض موضوع الشبهة أو دليلها في سياق ذكر الشواهد الواردة دون الردّ على أفرادها؛ أو تحرير مسائلها، لأنه ليس مقصود البحث، ولا يتّسع له المقام، وهو أمر مستوفى في مظانّه.

إجراءات البحث

- كتابة الآيات وفق الرسم العثماني، وعزوها في المتن بذكر اسم السورة، ورقم الآية، بين معكوفين.
- عزو الأحاديث إلى مصادرها، مع ذكر الباب والكتاب ورقم الحديث.
- عزو الآثار الواردة إلى مصادرها الأصيلة.
- وضع أقوال العلماء بين هلالين ( )، والأحاديث والآثار بين علامتي تنصيص « ».
- العزو في الحواشي بذكر المصدر مباشرة في حال النقل منه بالنص، ووضع كلمة (يُنظر) عند التصرّف فيه.

- ذكر العَلَم وإتباعه بذكر تاريخ وفاته بين هلالين، هكذا: (ت..هـ).

حدود البحث

اعتنى هذا البحث بالنظر في ثلاثة مصنفات كأُنموذج تستنبط منه الشواهد التطبيقية، واخترتُ هذه المصنّفات لشهرتها، وأهميتها، ولما وجدتُ فيها من مادة جديرة بالدراسة، وهي:

- كتاب "الانتصار للقرآن للباقلاني".
- كتاب "الإبانة عن معاني القراءات لمكي بن أبي طالب".
- كتاب "معاني الأحرف السبعة للرازي".

خطة البحث

اشتمل هذا البحث على مقدمة، ومبحثين، وخاتمة، وقائمة بالمصادر والمراجع.

المقدمة: أهمية البحث، ومشكلته، وأهدافه، والدراسات السابقة، ومنهج البحث وإجراءاته، وحدوده، وخطته.

المبحث الأول: التعريف الموجز بالمصنفات محل الدراسة، وفيه أربعة مطالب:

المطلب الأول: التعريف بكتاب: (الانتصار للقرآن للباقلاني).

المطلب الثاني: التعريف بكتاب: (الإبانة عن معاني القراءات لمكي بن أبي طالب).

المطلب الثالث: التعريف بكتاب: (معاني الأحرف السبعة للرازي).

المطلب الرابع: منزلة المصنفات الثلاثة من علم الانتصار والموازنة بينها.

المبحث الثاني: الأصول العامة للرد على الشبهات حول القرآن من خلال مصنفات القرن الخامس الهجري، وفيه عشرة مطالب:

المطلب الأول: توثيق الشبهة.

المطلب الثاني: ذكر مستند الشبهة.

المطلب الثالث: إيراد الحكم على الرواية مستندِ الشبهة.

المطلب الرابع: الجمع بين الأدلة النقلية والعقلية في الرد على الشبهات.

المطلب الخامس: طلب الدليل من المخالف.

المطلب السادس: العناية بذكر الإجماع.

المطلب السابع: العناية بذكر ما يلزم من القول بالشبهة.

المطلب الثامن: ذكر ما يَرِد على جواب الشبهة.

المطلب التاسع: الاستشهاد بالأجوبة الجامعة للردّ على الشبهات.

المطلب العاشر: ذكر النتائج وتلخيص المسألة.

الخاتمة: وفيها أهم نتائج البحث، والتوصيات.

المصادر والمراجع.

المبحث الأول: التعريف الموجز بالمصنفات محل الدراسة،

المطلب الأول

التعريف بكتاب: (الانتصار للقرآن للباقلاني)

التعريف بالمؤلف

هو أبو بكر، القاضي محمد بن الطيب بن محمد بن جعفر بن القاسم، المعروف بالباقلاني، ولد بالبصرة ونشأ فيها وأخذ عن علمائها، ثم ارتحل إلى بغداد، له باع في علم الكلام، وهو على طريقة أبي الحسن الأشعري، وكان يُضرب المثل بفهمه وذكائه، ومن مصنفاته: "التمهيد" ، و"الانتصار للقرآن"، توفي سنة 403هـ[1].

التعريف بالكتاب

يعدّ هذا الكتاب من المصنفات البارزة في الانتصار لكتاب الله تعالى، واسمه: (الانتصار للقرآن)[2]، وسمّاه بعض المعاصرين: (الانتصار لصحة نقل القرآن)[3]، وقد ألّفه صاحبه لما كان من شدة الحاجة إلى البيان ودفع الشبهات، وقد قال في مقدمته مبيّناً سبب تأليفه: (فقد وقفت – تولى الله عصمتكم، وأحسن هدايتكم وتوفيقكم – على ما ذكرتموه من شدة حاجتكم إلى الكلام في نقل القرآن، وإقامة البرهان على استفاضة أمره وإحاطة السلف بعلمه، وانقطاع العذر في نقله وقيام الحجة على الخلق به، وإبطال ما يدعيه أهل الضلال، من تحريفه وتغييره ودخول الخلل فيه، وذهاب شيء كثير منه...ونحن بحول الله وعونه نأتي في ذلك بجمل تزيل الريب والشبهة وتوقف على الواضحة)[4].

وقد أجمل المصنّف موضوعات كتابه فقال في مقدمته: (ونبدأ بالكلام في نقل القرآن وقيام الحجة به...ثم نذكر ابتداء أبي بكر رضي الله عنه لجمعه

---

(1) ينظر: البغدادي، أحمد، تاريخ بغداد، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1422هـ، (364/3)؛ واليحصبي، القاضي عياض، ترتيب المدارك وتقريب المسالك، ط1، مطبعة فضالة، المغرب، د.ت، (79/7)؛ والذهبي، محمد، سير أعلام النبلاء، (ت748هـ)، ط3، مؤسسة الرسالة، 1405 هـ، (12/13).

(2) ينظر: اليحصبي، ترتيب المدارك، (79/7)؛ والسبكي، عبد الوهاب، طبقات الشافعية الكبرى، ط2، هجر للطباعة والنشر والتوزيع، د.م، 1413هـ، (258/3).

(3) ينظر: رمضان، محمد، الباقلاني وآراؤه الكلامية، د.ط، مطبعة الأمة، بغداد، 1406هـ،
(ص205)؛ ومقدمة تحقيق كتاب الانتصار، الباقلاني، محمد، الانتصار للقرآن، ط1، دار الفتح، عمّان، 1422هـ، (ص29).

(4) الباقلاني، الانتصار للقرآن، (56/1).

على ما أنزل عليه...واتباع عمر رضي الله عنه والجماعة له على ذلك...ثم نذكر جمع عثمان رضي الله عنه الناس على مصحف واحد...ونذكر ما يتعلق به من ادعاء نقصان القرآن وتغيير نظمه وتحريفه من الروايات الشاذة الباطلة...ثم نبين أن القرآن معجزة للرسول ﷺ ودلالة على صدقه...ثم نبين أن القرآن نزل على سبعة أحرف كلها شاف كاف، ونوضح ما هذه السبعة أحرف...ونذكر حال قراءات القراء السبعة، وهل قراءاتهم هي السبعة أحرف التي أنزل القرآن بها، أو بعضها...، ونصف جملاً من مطاعن الملحدين وأتباعهم من الرافضة في كتاب الله عز وجل)[5].

وقد أفرد الباقلاني مساحة كبيرة من كتابه لإيراد شبه الفرق الضالة، وعقد الأبواب ونصب المناظرات للرد على هذه الشبه وتفنيدها، ويرى كثير من المحققين أن الجزء الثاني منه مفقود، وقد حُقق منه الجزء الأول[6].

المطلب الثاني

التعريف بكتاب: (الإبانة عن معاني القراءات لمكي بن أبي طالب)

التعريف بالمؤلف

هو أبو محمد، مكي بن أبي طالب حموش بن محمد القيسي القيرواني، الإمام المقرئ، ولد في القيروان وأخذ عن علمائها في سن مبكرة، وارتحل في طلب العلم، برع في التفسير، وعلوم العربية، والفقه، والحديث، وغيرها، وله مؤلفات كثيرة، ومنها: "التبصرة"، و"الكشف" في القراءات السبع، توفي سنة 437هـ[7].

التعريف بالكتاب

يعدّ هذا الكتاب من أبرز المصنفات في علم القراءات، وقد اشتهر باسم: (الإبانة عن معاني القراءات)[8]، وذكرت بعض المصادر في اسمه: (الإبانة عن معاني القراءة)[9]، يقول مصنّفه في تأليفه وموضوعه: (هذا كتاب أبين فيه –إن شاء الله تعالى– معاني القراءات وكيفيتها، وما يجب أن نعتقد فيها، مع ما يتصل بذلك من فوائدها، وغرائب معانيها، وما علمت أن أحدًا تقدمني إلى مثل كتابي هذا فيما جمعت، وبينت فيه...جعلته متصلاً بكتاب: الكشف عن وجوه القراءات، فيه تتم فائدة كتاب الكشف، وأفردته لمن يرغب في نسخه على انفراده دون كتاب الكشف، فهو كتاب قائم بنفسه في معناه)[10]، وقال في مقدمة كتاب الكشف: (وقد كنتُ ألّفت كتاباً مفردًا في معاني القراءات السبع المرويّة عن النبي ﷺ، والجواب عما يمكن من السؤال فيها، وبيّنته بياناً شافياً معلّلًا)[11].

وقد قسم مكي كتابه هذا إلى أبواب، وعالج فيه المسائل بطريقة الأسئلة المفروضة، والأجوبة عليها[12].

المطلب الثالث

التعريف بكتاب (معاني الأحرف السبعة للرازي)

التعريف بالمؤلف

هو أبو الفضل، عبد الرحمن بن أحمد بن الحسن بن بُندار بن إبراهيم العِجْلي الرازي المقرئ، ولد في مكة، وارتحل في طلب العلم، كان إماماً في القراءات، وعالماً بالأدب والنحو، ومن مؤلفاته: "جامع الوقوف"، و"اللوامح في القراءة"، توفي سنة 454هـ [13].

التعريف بالكتاب

لم يصرّح الرازي بتسمية هذا الكتاب، وإنما قال في مقدمته: (هذا كتاب جمعت فيه ما جاء في معنى قول النبي ﷺ: «أنزل القرآن على سبعة أحرف»[14])[15]، وجاء على غلاف المخطوط: (كتاب في معاني قول النبي ﷺ: «أنزل القرآن على سبعة أحرف»)[16]، وقال محقق الكتاب حسن ضياء الدين عتر: (ويرى محقق هذا الكتاب أن هذا العنوان بصياغته هذه غير مألوف في عناوين الكتب الإسلامية...فحملني ذلك على صياغة

---

(5) الباقلاني، الانتصار للقرآن، (1/56-58).

(6) القضاة، مقدمة تحقيق كتاب الانتصار، (1/56،71-75).

(7) ينظر: الذهبي، محمد، معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار، ط1، دار الكتب العلمية، د.م، 1417هـ، (ص220)؛ وابن الجزري، محمد، غاية النهاية في طبقات القراء، د.ط، مكتبة ابن تيمية، د.م، د.ت، (2/309)؛ والداوودي، محمد، طبقات المفسرين، د.ط، دار الكتب العلمية، بيروت، د.ت، (2/331).

(8) ينظر: مقدمة تحقيق كتاب الإبانة، القيسي، مكي، الإبانة عن معاني القراءات، تحقيق: عبد الفتاح شلبي، د.ط، دار نهضة مصر للطبع والنشر، القاهرة، د.ت، (ص20)؛ ومقدمة تحقيق كتاب الإبانة، القيسي، مكي، الإبانة عن معاني القراءات، تحقيق: محمد الطاسان، ط1، دار تفسير للنشر والتوزيع، الرياض، عام 1446هـ، (ص 22).

(9) ينظر: الحموي، ياقوت، معجم الأدباء (إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب)، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1414هـ، (6/2713)؛ وابن خلكان، أحمد، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، د.ط، دار صادر، بيروت، د.ت، (5/276).

(10) القيسي، الإبانة عن معاني القراءات، (ط دار نهضة مصر)، (ص31).

(11) القيسي، مكي، الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، (ت437هـ)، ط3، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1404هـ، (1/5).

(12) ينظر: أبو نظيفة، عبد الله، "الإبانة عن معاني القراءات (تعريف وعرض وتحليل)"، مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة إفريقيا العالمية، العدد السابع، 1427هـ، (ص 52).

(13) ينظر: الذهبي، سير أعلام النبلاء، (13/349)؛ وابن الجزري، غاية النهاية، (1/361)؛ والبغدادي، إسماعيل، هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين، د.ط، دار إحياء التراث العربي، بيروت، د.ت، (1/517).

(14) أخرجه بهذا اللفظ جماعة منهم: أحمد في مسنده، ابن حنبل، أحمد، مسند الإمام أحمد بن حنبل، ط1، دار الحديث، القاهرة، 1416هـ، (مسند أبي هريرة رضي الله عنه، ح (8372))، قال المحقق: إسناده صحيح، (8/299)، والنسائي في سننه الكبرى، النسائي، أحمد، السنن الكبرى، ط1، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1421هـ، (كتاب فضائل القرآن، باب المراء في القرآن، ح (8039))، (7/289).

(15) الرازي، عبد الرحمن، معاني الأحرف السبعة، ط1، دار النوادر، قطر، 1432هـ، (ص163).

(16) الرازي، معاني الأحرف السبعة، (ص149).

عنوان أنسب، وأن أحتفظ بعنوان الأصل في داخله مع النص المحقق)[17]، ثم ذكره مع النص المحقق: (معاني الأحرف السبعة أو كتاب في معاني قول النبي ﷺ أنزل القرآن على سبعة أحرف)[18].

وقد لخص الرازي في مقدمته ما اشتمل عليه هذا الكتاب، بما يظهر به عنايته بالإسناد، وببيان هذا الحديث، والفوائد المتصلة بذلك، فقال: (هذا كتاب جمعت فيه ما جاء في معنى قول النبي ﷺ: «أنزل القرآن على سبعة أحرف» من مقالات العلماء القدماء والمتأخرين، متقدمًا عليه بما ظفرت به مما وقع لي من طرق هذا الخبر صحيحًا، ومرويًا، من أسانيد الوقت دون النوازل، وذكر من مداره عليه من الصحابة والتابعين مرفوعًا، وموقوفًا، ومرسلاً، وهذا الخبر بما تحته من المعاني من أمهات أصول الشريعة التي تقع بها المحنة كثيرة، والمسألة من أولي الاستقامة والزيغ معًا، ويتصل بها فصول جمة بأسئلة عدة من ذوات الإشكال، وصعوبة المرام)[19]، وقد قسّم كتابه إلى مقدمة وأبواب مرتبة ترتيباً علميّاً دقيقاً، فبدأ بعد المقدمة بنصوص الأحرف السبعة، ثم بأقوال العلماء في بيان المراد منها، ثم بالإشكالات والاعتراضات مشفّعة بالإجابات[20].

المطلب الرابع

منزلة المصنفات الثلاثة من علم الانتصار والموازنة بينها

تعدّ هذه المصنفات ذات مكانة بارزة في علم الانتصار للقرآن الكريم، ويظهر ذلك لمن تأمل موضوعاتها، والمسائل التي اشتملت عليها، ومما يؤكد هذه المكانة البارزة أصالة هذه المصنفات وتقدّمها، وقد عاش مصنفوها في القرن الرابع الذي برز فيه الصراع مع الفرق المخالفة، وازدهر فيه التأليف، وكان ما أثارته هذه الفرق من اعتراضات نواة للشبهات التي جاءت فيما بعد، يقول الدكتور حسن إبراهيم حول هذه الحقبة: (أضف إلى ذلك ظهور كثير من الفرق التي اتخذت الثقافة والعلم وسيلة لتحقيق مآربها السياسية والدينية، وخير مثل لذلك ما نشاهده من الآثار التي خلّفها المعتزلة ودعاة الإسماعيلية والمتصوفين وغيرهم، وكان للجدل والنقاش الذي قام بين هذه الفرق من ناحية، وبينها وبين العلماء من السنيين من ناحية أخرى أثر بعيد في النهضة العلمية التي يتميز بها هذا العصر، وخاصة في القرن الرابع الهجري)[21]، ثم كان القرن الخامس الهجري بداية مرحلة استقرار الشبهات والطعون، واستقرار المدارس التي تناولتها بالتفنيد والدحض، واستقرار مناهجها في ذلك[22].

ويمكن الموازنة بين هذه المصنفات في علم الانتصار من جهات عدة، أهمها:

أولاً: الموضوع

يشتمل كتاب الانتصار -كما تقدّم- على فروع ومسائل مرتبطة ارتباطاً مباشراً بالانتصار للقرآن الكريم، لا سيما ما يتعلق بنقل القرآن، وجمعه، وحفظه من الزيادة والنقصان، وموضوعه ظاهر صراحةً بدلالة عنوانه، وقد جمع الباقلاني فيه بين التأصيل لموضوعاته، ونقض الطعون المتصلة بها، مع جملة وافرة من الأدلة والروايات.

أما كتاب الإبانة فموضوعه الأصيل بيان معاني القراءات، وما يتصل بذلك من مسائل، ولا يظهر الارتباط الصريح بين عنوان الكتاب أو موضوعه وعلم الانتصار لكتاب الله، ولم يقصد مصنّفه من تأليفه ابتداءً ردّ الشبهات، إلا أن لهذا الكتاب منزلته من علم الانتصار باعتبار اشتماله على أسئلة حول مسائل مهمة، وقد اتصل بجوانب هذه المسائل كثير من الشبهات المتقدمة والمتأخرة[23]، ولا يبعد ذلك إذا عُلم أن هذا الكتاب قد تناول قضايا كلية مهمة كثُر دوران الشبه حولها، لا سيما ما يتعلّق بجمع القرآن، وأسباب الجمع[24]، وعدد حفّاظ القرآن[25]، وغير ذلك، مما يجعله أحد المصادر المعتبرة في تحرير القول فيها، وهو مع هذا دون كتاب الانتصار في تنوع مسائله، وكثرة أبوابه.

ويعدّ كتاب معاني الأحرف السبعة للرازي في منزلة متوسطة بين الكتابين السابقين من جهة حجم موضوعاته، ووفرة الردود على الشبهات فيه، وموضوعه الأصيل - كما تقدّم- بيان حديث الأحرف السبعة، غير أنه قد عقد فصولاً مهمة في موضوعات أخرى متنوعة، مع عنايته بإيراد

(17) الرازي، معاني الأحرف السبعة، (ص149-150).

(18) الرازي، معاني الأحرف السبعة، (ص161)، والإحالة في هذا البحث هو بحسب العنوان المطبوع.

(19) الرازي، معاني الأحرف السبعة، (ص163-164).

(20) ينظر: قابة، عبد الحليم، "كتاب معاني قول النبي ﷺ: "أنزل القرآن على سبعة أحرف" لأبي الفضل الرازي (عرض وتحليل)"، مجلة تبيان للدراسات القرآنية، العدد (28)، 1438هـ، (ص128).

(21) إبراهيم، حسن، تاريخ الإسلام السياسي والديني والثقافي والاجتماعي، ط14، دار الجيل، بيروت، 1416هـ، (339/3).

(22) ينظر في ذلك: الشهري، أيمن، الانتصار للقرآن الكريم دراسة تأصيلية، ط1، الهيئة العامة للعناية بطباعة ونشر القرآن الكريم والسنة النبوية وعلومها، الكويت، 1446هـ، (ص116وما بعدها، وص495).

(23) ومن أمثلة ذلك: الشبهة المتعلقة بالقراءات المنسوبة لبعض الصحابة مما يخالف خط المصحف، ينظر: القاضي، عبد الفتاح، القراءات في نظر المستشرقين والملحدين، د.ط، دار مصر للطباعة، القاهرة، د.ت، (ص184)، وقد نصّ على مثالها المستشهد به في الشبهة وبيّن حكمها وموضوعها مكي في الإبانة (ص126)، ومنها الشبهة المتعلقة بالعلاقة بين القراءات السبع والأحرف السبعة وأنهما بمعنى واحد، ينظر: عناية، غازي، شبهات حول القرآن وتفنيدها، ط1، مكتبة الهلال، بيروت، 1417هـ، (ص137-142)، وقد نصّ عليها مكي وبيّن مسألتها وخطّأ من قال بها، ينظر: الإبانة ص36 وما بعدها، والأمثلة في ذلك عديدة وليس هذا مقام حصرها، وإنما تظهر لمن يتصدّى للرد على هذه الشبهات مفردة ويبدأ بتأصيل القول بها.

(24) ينظر: القيسي، الإبانة عن معاني القراءات (ط دار نهضة مصر) (ص 57-62).

(25) القيسي، الإبانة عن معاني القراءات (ط دار نهضة مصر) (ص 95).

الشبهات وأدلتها والإجابة عنها، كما في حديثه عن سلامة المصاحف من السهو والغلط[26]، ونقد أخبار تُوهم غلطاً في المصحف[27]، وغير ذلك مما جاء تحت باب بعنوان: (وهذا باب في ذكر الأسئلة)[28]، وهي شبهات صريحة تعلق بها المستشرقون وغيرهم.

وعليه فإنه من حيث تنوع الموضوعات ووفرتها، يمكن أن يُفاد من كتاب "الانتصار" أولاً، ثم كتاب "معاني الأحرف السبعة"، ثم كتاب "الإبانة"، وإن كان هذا الأمر ليس على إطلاقه؛ إذ قد ترد في الموضوعات المشتركة بين الكتب مسألة يتفوّق في تحريرها كتاب عن آخر، والأمر في ذلك نسبي.

ثانياً: الأسلوب

جاء كتاب "الانتصار" بأسلوب يعكس ما لمؤلفه في علم المناظرة من باع طويل، فجاءت مناقشاته غنية ثرية، وحججه منطقية، وأدلته دامغة للخصم، موضحة للحق[29]، مع التفنّن في العبارات، والتلوّن في الأسلوب، والمهارة في صياغة العبارات التي تؤدي إلى تجلية الفكرة، مع ظهور التكرار أحياناً، ولعله راجع إلى طول الفصل بين فصول كتابه، وطول ما يعرضه من مسائل وبراهين، مع اعتماده كثيرًا على الكتابة من حفظه، وإملاء عقله[30].

أما كتاب "الإبانة" فجاء بأسلوب مكي بن أبي طالب المعروف في الكتابة عموماً، وهو الذي يتسم بالوضوح، والسهولة، والدقة، والبيان، والتدليل، واستخلاص النتائج والأحكام[31].

أما كتاب "معاني الأحرف السبعة" فقد جاء بأسلوب واضح العبارة، دقيق المعنى، مع جودة ظاهرة، وبعد عن التكرار، غير أنه قد يظهر في بعض المواضع ضعف في الأسلوب؛ ولربما كان ذلك من أثر العجمة على المؤلف[32].

وعليه فإن من أراد التوسّع واستيعاب أوجه الردّ على الشبهة، يمكنه الرجوع إلى كتاب الانتصار، مع ما قد يظهر من تكرار أو استطراد يحتاج معه المطالع لكتابه إلى استحضار موضوع الشبهة، والدقة عند النقل، والاحتراز عن التكرار.

أما كتاب "الإبانة" فهو خير مرجع لمن أراد الأسلوب الواضح المختصر، والعبارات المؤصلة لتحرير موضوع الشبهة، أو الإجابة عن أدلتها.

ويقرب منه في جودة الأسلوب، ودقة البيان كتاب "معاني الأحرف السبعة"، وعبارته في وجازتها وعمق دلالتها قريبة من التقعيد، أما العجمة في بعض مواضع الكتاب فليست بذات أثر ظاهر على المعنى.

ثالثاً: القيمة العلمية [33]

يمكن إيجاز أوجه القيمة العلمية لهذه المصنفات فيما يأتي:

- تشترك المصنفات الثلاثة في أصالة تأليفها، مما يجعلها مرجعاً رئيساً لمن يريد التصدّي للشبهات.
- يعدّ كتاب "الانتصار" من أوسع وأشهر كتب الانتصار للقرآن، ويقدّمه اختصاصه بهذا العلم، وتقدّمه في التأليف، وسبقه إلى تأصيل كثير من الشبهات، والنص الصريح عليها، والناظر في هذا الكتاب يمكنه الكشف عن أصول كثير من الشبهات التي تتردد على مر القرون على أيدي المستشرقين وغيرهم، ويقف به على كثير من أدلتهم[34]، مع اشتهار مصنِّفه في علم المناظرة، وتنوّع الفرق التي تناول الردّ عليها، يقول عنه الخطيب البغدادي (ت463هـ): (فأما علم الكلام فكان أعرف الناس به، وأحسنهم خاطرًا، وأجودهم لساناً، وأوضحهم بياناً، وأصحهم عبارة، وله التصانيف الكثيرة المنتشرة في الرد على المخالفين من الرافضة، والمعتزلة، والجهمية، والخوارج، وغيرهم)[35].
- يتميز كتاب "الإبانة" باجتناب الاستطراد عند الجواب على المسائل، مع ترتيب ظاهر للسؤال والجواب، وترابط الفكرة فيها، ويستفاد من الفوائد والنتائج المذكورة عند عرض موضوع الشبهة، ونقل أقوال المتقدمين في بيانه[36]، كما أن الأجوبة التي أوردها مكي بن أبي طالب على وجازتها تعدّ أصولاً مهمة يُجاب بها عن الشبهات، حيث وجّه روايات عديدة، وأبان عن علل كثيرة[37].
- يتميّز كتاب "معاني الأحرف السبعة" بأنه مرجع أصيل لمن أراد الردّ على الشبهات المتصلة بموضوع الأحرف السبعة، كما تناول هذا الكتاب مسائل وقضايا دقيقة لم أقف عليها في الكتابين السابقين

---

(26) ينظر: الرازي، معاني الأحرف السبعة، (ص496).

(27) ينظر: الرازي، معاني الأحرف السبعة، (ص500)

(28) الرازي، معاني الأحرف السبعة، (ص 357-549).

(29) ينظر: القضاة، مقدمة تحقيق كتاب الانتصار، (ص45).

(30) ينظر: القضاة، مقدمة تحقيق كتاب الانتصار، (ص 52-55).

(31) ينظر: أبو نظيفة، الإبانة عن معاني القراءات (تعريف وعرض وتحليل)، (ص52).

(32) ينظر: قابة، كتاب معاني قول النبي ﷺ: "أنزل القرآن على سبعة أحرف" لأبي الفضل الرازي (عرض وتحليل)، (ص133).

(33) إن القيمة العلمية لهذه المصنفات بعمومها هو أمر مستوفى في دراسات التحقيق لهذه المصنفات، وأثرها ظاهر على ما بعدها من المصنفات، ولذا فإني سأقتصر على بيان أوجه القيمة العلمية من جهة علم الانتصار على وجه الخصوص، وهو محل الدراسة.

(34) ينظر: الباقلاني، الانتصار للقرآن، (56/1) وما بعدها.

(35) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، (364/3).

(36) ينظر في أمثلة ذلك: فائدة تعدد القراءات (ص80)، وضابط قبول القراءات (ص51)، والسبب في اشتهار السبعة (ص86).

(37) ينظر في ذلك: القيسي، الإبانة عن معاني القراءات (ط دار نهضة مصر)، (ص 57، 80،83، 103).

بمثل هذا التحرير[38]، مع سهولة الوصول للشبهة وجوابها وذلك لما تميز به من حسن العرض والتقسيم في كتابه.

ويمكن القول بأن لكل مصنَّف منها أهميته في علم الانتصار من جهة، ويحصل بمجموعها التكامل لمن جعلها عمدة له.

المبحث الثاني : الأصول العامة للرد على الشبهات حول القرآن من خلال مصنفات القرن الخامس الهجري

إن من أبرز ثمرات التأصيل لعلم الانتصار للقرآن الكريم هو وضع الأصول العامة للردّ على الشبهات، واستنباطها من عمل المتقدمين، وقد ظهرت أمارات متعدّدة لهذه الأصول المهمة في مصنفات القرن الخامس الهجري، يمكن بيانها في المطالب الآتية.

المطلب الأول

توثيق الشبهة

ويقصد به عزو الشبهة إلى من قال بها، ممّا يكشف العلم بحالهم ومقالهم، وتظهر أهمية هذا الأصل من جانبين:

- أن الجواب عن الشبه والمسائل قائم في أصله على العلم بمذاهب أصحاب المقالة وطرائقهم، ولذا اشتهر عن العلماء المحققين في القرون المتقدمة العناية بمعرفة صاحب المقال من الطوائف والفرق، يقول ابن تيمية (ت728هـ): (فإذا افتقر العبد إلى الله ودعاه، وأدمن النظر في كلام الله وكلام رسوله وكلام الصحابة والتابعين وأئمة المسلمين انفتح له طريق الهدى...ثم إن كان قد خبر نهايات إقدام المتفلسفة والمتكلمين في هذا الباب، وعرف غالب ما يزعمونه برهانًا وهو شبهة، رأى أن غالب ما يعتمدونه يؤول إلى دعوى لا حقيقة لها، أو شبهة مركبة من قياس فاسد، أو قضية كلية لا تصلح إلا جزئية، أو دعوى إجماع لا حقيقة له، أو التمسك في المذهب والدليل بالألفاظ المشتركة، ثم إن ذلك إذا رُكّب بألفاظ كثيرة طويلة غريبة عمّن لم يعرف اصطلاحهم، أوهمت الغِرَّ ما يوهمه السراب للعطشان، ازداد إيمانًا وعلمًا بما جاء به الكتاب والسنة، فإن الضِدَّ يُظهِر حُسْنَه الضدُّ، وكل من كان بالباطل أعلم كان للحق أشد تعظيمًا، وبقدره أعرف)[39].
- أن لهذا الأصل ثمرات عديدة في الرد على الشبهات ومنها: تجلية الحق، وبناء الردّ على أصحاب الشبهة بناء صحيحاً يرتكز على معرفة بمنشأ الشبهة وصاحبها، كما أن فيه تأصيلاً لكثير من الشبهات التي تظهر على يد المستشرقين وغيرهم بمعرفة أصل القائلين بها، ولا تكاد تخلو الشبهات الحديثة من أصل قديم لها تولى العلماء تفنيده، وجوابهم عن هذه الشبه والمسائل هو أول ما يتعيّن البدء به.

ويظهر من خلال النظر في مصنفات القرن الخامس –ممثلة في الكتب محل الدراسة– أنها على ثلاثة مناهج في ذلك:

الأول: ذكر أصحاب القول قبل إيراده، ويمثل ذلك الباقلاني (ت403هـ) الذي أشار إلى الطوائف العامة القائلة بالشبه في مقدمة كتابه فقال: (وإبطال ما يدعيه أهل الضلال، من تحريفه وتغييره ودخول الخلل فيه، وذهاب شيء كثير منه، وزيادة أمور فيه، وما يدعيه أهل الإلحاد وشيعتهم من منتحلي الإسلام، من تناقض كثير منه)[40]، كما ظهرت عنايته الواضحة ببيان القائلين بالشبهة قبل ذكرها، ومن ذلك قوله: (وقال خلق من المعتزلة...)[41]، وقوله: (قال أهل الإلحاد: فكل هذا يدل على اضطراب نقل القرآن...)[42]، وقوله: (وقال كثير من الشيعة إن الأمر في هذا أجمع على ما قاله الملحدون)[43]، وقوله: (ويمثل هذا بعينه أبطلنا مطاعن الخوارج)[44].

الثاني: ذكر القول أو الشبهة على طريقة المسألة مجردة عن ذكر أصحابها، مع الإشارة العامة إلى الطوائف التي يُردّ عليها بمجموع هذه المسائل، ويمثل ذلك الرازي (ت454هـ) الذي عقد في كتابه باباً لبيان الأسئلة، وقال في مقدمته: (وهذا باب في ذكر الأسئلة التي يُعترض بها على ما مضى من معاني الخبر[45] وعلى غيره مما يضارعه من كتابة المصاحف واختلافها)[46]، ثم أورد سبب عقده لهذا الباب بقوله: (لكنّا قد بُلينا في الوقت بقومٍ يصلّون معنا في مساجدنا ويجادلوننا في أمر ديننا، وهم الشياطين على ما ورد به الأثر، ثم إنهم يسألون عما شاؤوا، ويقولون ما أرادوا، ويقرؤون من القراءة بما أحبّوا...ولم يكن لنا بدّ من إيضاح هذه المسائل، لإزالة ما يُحدث مَن ظهر من المبتدعة وذوي الأهواء المضلّة والزنادقة في قلوب أهل السلامة والاستقامة من أولي اللين من الريب والشك في نحو هذه المسائل)[47].

الثالث: ذكر المسألة مجردة عن ذكر أصحابها، دون الإشارة العامة أو الخاصة إليهم، وهو صنيع مكي بن أبي طالب (ت437هـ)، ولعله هو

(38) ينظر في أمثلة ذلك: ورود كلمات أعجمية في القرآن (ص413)، والرد على إنكار بعض القراءات (ص421)، وعلة الاختلاف بين مصاحف الأمصار (ص 489،492).

(39) ابن تيمية، أحمد، الفتوى الحموية الكبرى، ط2، دار العصيمي، الرياض، 1425هـ، (ص552).

(40) الباقلاني، الانتصار للقرآن، (56/1).

(41) الباقلاني، الانتصار للقرآن، (69/1).

(42) الباقلاني، الانتصار للقرآن، (72/1).

(43) الباقلاني، الانتصار للقرآن، (72/1).

(44) الباقلاني، الانتصار للقرآن، (534/2).

(45) يعني به نزول القرآن على سبعة أحرف.

(46) الرازي، معاني الأحرف السبعة، (ص 359).

(47) الرازي، معاني الأحرف السبعة، (ص 361–362)، وهذا هو غالب صنيعه في كتابه، وإن كان قد أشار في كتابه إلى الملاحدة عند عرض شبهتهم، وذلك في موضعين، ينظر: ص390، ص496.

المتسق مع مقصود الكتاب في إيراد الأسئلة المفروضة على الموضوعات الواردة.

المطلب الثاني

ذكر مستند الشبهة

فإذا كانت الشبهة قائمة على مستند أو رواية فإن الأصل هو عرض الشبهة مقترنة بما استند إليه القائلون بها من أدلة، وتظهر أهمية هذا الأصل من جانبين:

- أن إيراد الأدلة عند وجودها هو من أوجب الواجبات ما دامت مستنداً للشبهات، بصرف النظر عن قوتها أو ضعفها؛ فإنه بإبطال الدليل يبطل ما قام عليه.
- أن إيراد الدليل هو مما يقتضيه العدل في الردّ، والقوة في الحق، وتفنيد القول، وسدّ باب الشبهة؛ لئلا يبقى شيء مما يحتج به اللاحقون.

وقد أصّل الباقلاني (ت403هـ) لهذا الأمر المهم ممهدًّا به لعرض الشبه الواردة في كتابه، فقال: (ونذكر ما يُتعلق به من ادعاء نقصان القرآن وتغيير نظمه وتحريفه من الروايات الشاذة الباطلة عن عمر وعثمان وعلي وأُبيّ وعبد الله بن مسعود، وما يرويه قوم من الرافضة في ذلك عن أهل البيت خاصة)[48]، وقال: (وقد قال الملحدون وأشياعهم من الطاعنين على النبوة والتوحيد أن القرآن مدخول...وتعلقوا في ذلك بأمور سنذكر عُمدها، ونأتي على نقضها والكشف عن فسادها)[49]، وقد تعدّدت الشواهد التطبيقية على ذلك عند عرض الشبهات، ومنها قوله: (قالوا: وقد قامت الأدلة القاطعة على نقصانه وفساد كثير من نظمه، وكونه غير متناسب ولا متلائم، قالوا: وما نجده من اختلاف القرأة السبعة، وأصحاب الشواذ، وما روي وظهر من اختلاف سلفهم لزيد بن ثابت، وعبد الله بن مسعود، وأبي، وما خرجوا إليه من المنافرة والمشاجرة وإعظام القول وإدخال بعضهم في القرآن ما ليس منه، كأبي وإدخاله دعاء القنوت في مصحفه، وعبد الله بن مسعود وإلغائه الحمد والمعوذتين من مصحفه، وإنكاره أن يكون من القرآن: أوضح دليل على ضعف نقل القرآن ووهائه)[50].

كما أورد الرازي (ت454هـ) جملة من الأدلة عند عرض السؤالات التي يُعترض بها، ومن أمثلة ذلك ما يتعلق بشبهة وقوع الخطأ في المصحف، فقال: (فإن قيل: فقد قال عثمان لما أتي بالمصحف: «أما إن فيه لحناً وستقيمه العرب بألسنتها»[51] وذلك فيما رواه أبو عمرو بن العلاء...)[52].

أما مكي بن أبي طالب (ت437هـ) فقد أشار إلى بعض الأسئلة وأورد أدلتها، وما أورده متصل بما يتمسك به أهل الشبهات من بعده، ومن ذلك ما جاء في شبهة القدح في زيد بن ثابت –رضي الله عنه– وحفظه القرآن[53]، حيث قال: (فإن سأل سائل، فقال: قد روى عن النبي ﷺ أنه قال: «خذوا القرآن من أربعة: من عبد الله بن مسعود، وأبي بن كعب، ومعاذ بن جبل، وسالم مولى أبي حذيفة»[54]، ولم يذكر زيداً، وأنتم تنتمون في القراءة وجمع المصحف إلى أبي، وزيد؟)[55]، وقال: (فإن قيل: فإنك قد ذكرت أولاً عن زيد أنه قال: فقدنا آية كذا في عهد أبي بكر، وآية كذا في عهد عثمان، فوجدنا ذلك مع فلان، ومع فلان فأثبتنا ذلك، وقد روى أنه قال إذ أمره أبو بكر بجمع القرآن: (فجمعت القرآن من صدور الرجال)[56]...وهذا كله يدل على أن زيداً لم يكن يحفظ القرآن)[57].

المطلب الثالث

إيراد الحكم على الرواية مستندِ الشبهة

إن من ركائز الجواب عن الشبهات العناية بالحكم على الروايات مستند الشبهة، ويكشف النظر في الكتب –محلّ الدراسة– عدالتها في نقل الحكم على الروايات الواردة، بل والجواب عنها على فرض صحتها، وتبرز أهمية هذا الأصل من وجهين:

- ارتكاز أهل السنة والجماعة على الدليل، ومنزلة الرواية عندهم في الاستدلال على المسائل، والعناية بالحكم عليها وتمييز صحيحها من ضعيفها، وهذا في عموم الشريعة، وتتأكد هذه العناية عند الردّ على المخالفين، وبيان منزلة ما يستندون إليه من دليل صحة وضعفاً، لاسيما إن كانوا من أهل الهوى والبدعة، وهذا أصل مستقر عندهم،

(48) الباقلاني، الانتصار للقرآن، (57/1).

(49) الباقلاني، الانتصار للقرآن، (67/1).

(50) الباقلاني، الانتصار للقرآن، (71/1–72)، وينظر في شواهد ذلك: 111/1، 115/1، 158/1، 195/1، 205/1.

(51) أخرج نحوه أبو عبيد في فضائل القرآن، البغدادي، القاسم بن سلاّم، فضائل القرآن، ط1، دار ابن كثير، (دمشق، بيروت)، 1415هـ، (ص287)؛ وابن أبي داود في كتاب المصاحف (229/1)، السجستاني، عبد الله، كتاب المصاحف، ط2، دار البشائر الإسلامية، بيروت، 1423هـ؛ وإسناده منقطع، ينظر: حاشية (5) في كتاب المصاحف (229/1).

(52) الرازي، معاني الأحرف السبعة، (ص 500)، وينظر في شواهد أخرى لذلك: ص 375، ص413، ص 421، ص 496، ص 524.

(53) ينظر في هذه الشبهة: نولدكه، تيودور، تاريخ القرآن، ط1، مؤسسة كونراد، بيروت، 1425هـ، (251/2)؛ والغزالي، مشتاق، القرآن الكريم في دراسات المستشرقين، ط1، دار النفائس، بيروت، 1429هـ، (ص148).

(54) أخرج نحوه البخاري في صحيحه، البخاري، محمد، (الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه)، ط1، دار طوق النجاة (مصورة عن السلطانية بإضافة ترقيم ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي)، د.م، 1422هـ، (كتاب فضائل القرآن، باب القراء من أصحاب النبي ﷺ، ح (4999))، (186/6).

(55) القيسي، الإبانة عن معاني القراءات (ط دار نهضة مصر)، (ص105).

(56) أخرج نحوه البخاري، صحيح البخاري، (كتاب تفسير القرآن، باب قوله: قَدْ جَآءَكُمْ رَسُول مِّنْ أَنفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ حَرِيصٌ عَلَيْكُم بِالْمُؤْمِنِينَ رَءُوف رَّحِيم [التوبة:128]، «من الرأفة»، ح (4679))، (71/6).

(57) القيسي، الإبانة عن معاني القراءات (ط دار نهضة مصر)، (ص101).

فعن ابن سيرين (ت110هـ) قال: (لم يكونوا يسألون عن الإسناد، فلما وقعت الفتنة، قالوا: سمّوا لنا رجالكم، فيُنظر إلى أهل السنة فيُؤخذ حديثهم، ويُنظر إلى أهل البدع فلا يُؤخذ حديثهم)[58]، وقال الإمام مسلم (ت261هـ): (واعلم وفقك الله تعالى، أن الواجب على كل أحد عَرَف التمييز بين صحيح الروايات وسقيمها، وثقات الناقلين لها من المتهمين، أن لا يروي منها إلا ما عرف صحة مخارجه، والستارة في ناقليه، وأن يتقي منها ما كان منها عن أهل التهم والمعاندين من أهل البدع، والدليل على أن الذي قلنا من هذا هو اللازم دون ما خالفه، قول الله جل ذكره: (يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِن جَآءَكُمْ فَاسِقُۢ بِنَبَإٖ فَتَبَيَّنُوٓاْ أَن تُصِيبُواْ قَوْمَۢا بِجَهَٰلَةٖ فَتُصْبِحُواْ عَلَىٰ مَا فَعَلْتُمْ نَٰدِمِينَ [الحجرات: 6])[59].

أن في الجواب عن الرواية على فرض صحتها، قدراً زائداً في الاحتياط لسلامة الجواب، وهو من تمام العمل على قطع الحجة، وسدّ ذريعة الشبهة، خاصة عند من لا يعتدّ بتصحيح الخبر وتضعيفه من المستشرقين وغيرهم.

- ويتفاوت نوع المستند الذي ترتكز عليه الدعوى، كما تتفاوت درجة الأدلة التي يسوقها أهل الدعوى لإثبات دعواهم، فمنها روايات واردة التبست بشبهة لديهم، وهي التي تجدر العناية ببيانها والحكم عليها والجواب عنها على فرض صحتها كما تقدّم، أما إن كان مستند الشبهة مما يظهر بطلانه ووضعه، ولا يرتقي لمناقشته، فإسقاط الدعوى المبنية عليه تكون بإسقاطه ابتداءً، كما قال الباقلاني (ت403هـ): (وسنذكر فيما بعد ما يروونه عن أهل البيت من الترهات في هذا الباب الذي لا أصل لها)[60].

ومن الشواهد الدالة على إيراد الحكم على الروايات في المصنفات محل الدراسة قول الباقلاني (ت403هـ) في دعوى إنكار عبد الله بن مسعود – رضي الله عنه– للمعوذتين وإسقاطهما من مصحفه[61]: (من ظن أننا نحكم على عبد الله وعلى الأمة في تركه وتمكينه من ذلك بهذه الأحكام لأجل خبر واحد ضعيف واه يجيء من كل ناحية متهمة وسبيله وغيره يكون معارضاً بما هو أثبت وأظهر منه، فقد ظن عجزاً وحلّ من الجهل محلاً عظيماً، وهذا لو أمكن أن يكون هذا الخبر صحيحاً)[62]، وكذلك ما جاء في "الكلام فيما يتعلقون به عن أبي موسى الأشعري في هذا الباب[63] والدخل عليه" [64] حيث قال: (وذكر أن سورة "لم يكن " كانت مثل البقرة، فلم يبق منها إلا سبع آيات، فإنها رواية باطلة والدليل على بطلانها كل شيء ذكرناه)[65]، ثم أجاب عن الروايات على فرض صحتها: (وعلى أن هذه الروايات لو صحّت عن أبي موسى لاحتملت من التأويل الصحيح غير ما ذهبوا إليه...وهذا من جملة ما قد تظاهرت الأخبار بأنه منسوخ)[66]، وكذلك ما جاء في "في بيان حكم كلام القنوت، وما روي عن أبي من الخلاف في ذلك"[67]: (لا نعرف صحة إثباته له بهذه الرواية، فسقط التعلق بها سقوطاً ظاهراً)[68]، ثم دلل على وهاء الخبر بأوجه أخرى[69]، ثم قال: (ويقول بعضهم: هذا لا أصل له، وقد رأينا مصحف أنس الذي ذكر أنه مصحف أبي وكان موافقاً لمصحف الجماعة بغير زيادة ولا نقصان، ولو صح وثبت أنه وجد مصحف ينسب إلى أبي فيه دعاء القنوت لوجب أن يعلم أنه متكذب موضوع قصد بوضعه لفساد الدين وتفريق كلمة المسلمين والقدح، في نقلهم)[70]، ثم أورد الجواب على فرض صحة الرواية: (على أنه لو صحت الرواية عن أبي بإثبات دعاء القنوت في مصحفه من وجه لا يمكن جحده والشك فيه لوجب أن يحمل ذلك منه على وجه لا يقتضي اعتقاد كونه قرآناً ومخالفة الجماعة في ذلك، بل على ما يوجب موافقة الأدلة التي قدمنا ذكرها، وهو أن يكون أبي لما وجد دعاء القنوت وداوم عليه رسول الله ﷺ وصار سنة متأكدة وباباً من أبواب الشريعة وعملاً من أعمال الصلاة يجب حفظه والمواظبة عليه: رأى أن يثبته في آخر مصحفه)[71]، وقد ذكر بعد ذلك أجوبة أخرى على وجه التفصيل، ولهذه المنهجية الاستقصائية في الحكم على أدلة الشبهات، والجواب عنها شواهد أخرى[72].

كما اعتنى الرازي (ت454هـ) بالحكم على الرواية والجواب عنها، في عرض يتّسم بالإيجاز، وسهولة العرض، ومن ذلك ما جاء في دعوى خطأ الكتّاب وسهوهم في مصاحف الأمصار[73] حيث قال: (وقد يقولون نعس الكاتب في كتابة: (وَقَضَىٰ رَبُّكَ) [الإسراء: 23] فاتصل الواو بالصاد، وكان الأصل: (ووصّى ربك)، وكذلك قيل في: (حَتَّىٰ تَسْتَأْنِسُوا) [النور: 27] أنه كان (تستأذنوا) فاتصلت الذال بما بعدها فتوهموها سيناً في أشباه لها، فالجواب: أن هذه كلها من الدعاوي الباطلة ومن تدليس

(58) أخرجه مسلم في صحيحه، النيسابوري، مسلم، (المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله ﷺ)، د.ط، دار إحياء التراث العربي، بيروت، د.ت، (15/1).

(59) النيسابوري، صحيح مسلم، (8/1).

(60) الباقلاني، الانتصار للقرآن، (422/2)، وينظر: (521/2-522).

(61) ينظر: الباقلاني، الانتصار للقرآن، (300/1).

(62) الباقلاني، الانتصار للقرآن، (307/1).

(63) يعنى دعوى وقوع النقص والزيادة في القرآن.

(64) الباقلاني، الانتصار للقرآن، (404/1).

(65) الباقلاني، الانتصار للقرآن، (404/1).

(66) الباقلاني، الانتصار للقرآن، (/1 405).

(67) الباقلاني، الانتصار للقرآن، (267/1).

(68) الباقلاني، الانتصار للقرآن، (269/1).

(69) ينظر: الباقلاني، الانتصار للقرآن، (270/1).

(70) الباقلاني، الانتصار للقرآن، (270/1).

(71) الباقلاني، الانتصار للقرآن، (273/1).

(72) ينظر: الباقلاني، الانتصار للقرآن، (214/1، 394/1، 399/1، 419/1، 533/2، 537/2-543).

(73) ينظر: الرازي، معاني الأحرف السبعة، (ص 496).

الملاحدة، وإن صح شيء منها من نحو هذا الكلام عن أحد من الصدر الأول فإنه على توهم وظن دون يقين...)[74] ثم ساق أدلته على ذلك.

وقال في دعوى توهم الغلط في المصحف: (فإن قيل: فقد قال عثمان – رضي الله عنه– لما أتي بالمصحف: «أما إن فيه لحناً وستقيمه العرب بألسنتها»[75] وذلك فيما رواه أبو عمرو بن العلاء عن قتادة عن عثمان...)[76]، ثم ذكر الحكم على الرواية بقوله: (بلغني عن ابن الأنباري أنه قال: (خبر عثمان هذا مرسل، لأن قتادة وعكرمة لم يلحقا عثمان)...وإذا كان كذلك فبخبر مرسل لا يقطع على تلحين القرآن وتمزيق الإجماع)[77]، وقال: (وأما قول عثمان: «أما إن فيه لحنا... » فإنا لما وجدنا أن اللحن قد يكون بمعنى الفساد والخطأ وغيرهما علمنا أنه – رضي الله عنه– لم يرد به لحن الفساد بعد أن كان هو الذي جمع المصحف استكتاباً...)[78]، ثم بيّن وجه ذلك فقال: (إذا قلنا بتصحيح الخبر..دلّ على أن عثمان رضي الله عنه لم يرد باللحن إلا ما يدرك باللحون والفطرة، وعلى ذلك تدل الحروف التي أشار إليها باللحن، لأن كل واحد منها يحتمل من المعاني والوجوه ما لا يدرك إلا بالفطنة، ولا يعرفه إلا العلماء)[79].

المطلب الرابع
الجمع بين الأدلة النقلية والعقلية في الرد على الشبهات

إن البناء القويم للجواب عن الشبهات يجب أن يُجمع فيه بين الأدلة النقلية والعقلية، وذلك بحسب طبيعة الشبهة ونوعها، وتكمن أهمية ذلك في أمور، منها:

- أن الجمع بين الأدلة النقلية والعقلية هو منهج قرآني أصيل، يقول ابن القيم (751هـ): (فحججه سبحانه العقلية التي بينها في كتابه جمعت بين كونها عقلية سمعية ظاهرة واضحة قليلة المقدمات سهلة الفهم قريبة التناول قاطعة للشكوك والشبه ملزمة للمعاند والجاحد ولهذا كانت المعارف التي استنبطت منها في القلوب أرسخ ولعموم الخلق أنفع)[80]، والقرآن لا يُذكر فيه مخاطبة كل مبطل بكل طريق، ولا ذكر كل ما يخطر بالبال من الشبهات وجوابها، فإن هذا لا نهاية له ولا ينضبط، وإنما يذكر الحق والأدلة الموصلة إليه[81]، ففيه الأصول الجامعة لردّ الشبهات بذكر النظائر من أقوال أهل الشرك والأمم السابقة، يقول ابن الجوزي (ت597هـ) في تفسير قوله تعالى: (فَقَدْ جَاءَكُمْ بَيِّنَةٌ مِنْ رَبِّكُمْ وَهُدًى وَرَحْمَةٌ)[الأنعام:157]: (أي: ما فيه البيان وقطع الشبهات)[82].
- أن الجمع بين الأدلة النقلية والعقلية هو منهج الأنبياء –عليهم السلام– وهم أول من تصدّى لشبهات أقوامهم، يقول ابن تيمية (ت728هـ): (وليس تعليم الأنبياء صلوات الله عليهم مقصوراً على مجرد الخبر كما يظنه كثير من النظار بل هم بينوا من البراهين العقلية التي بها يعلم العلوم الإلهية ما لا يوجد عند هؤلاء البتة فتعليمهم جامع للأدلة العقلية والسمعية)[83].
- أن الأدلة العقلية مما تشتد الحاجة إليه في الردّ على الملاحدة أو المستشرقين ونحوهم ممن لا يؤمن بالدليل النقلي، يقول ابن تيمية (ت728هـ): (ونحن نبين فساد طريق هؤلاء بالطرق الإيمانية والقرآنية تارة، وبالأدلة التي يمكن أن يعقلها من لا يستدل بالقرآن والإيمان)[84].

وقد ظهرت في المصنفات محل الدراسة أمارات العناية في الجمع بين الدليل العقلي والنقلي عند الردّ على الشبهات، أما الباقلاني (ت403هـ) فهو في هذا الباب صاحب طريقة فريدة في إفحام الخصم، مكثر من الحجج النقلية والعقلية، وله حجج منطقية في إثبات الحق[85]، وقد ذكر الباقلاني (ت403هـ) التزامه بذكر الأدلة بين يدي الشبهات ابتداءً، فقال: (وندلّ على صحة ما نرغب فيه ونجتبيه)[86]، ثم أتى في ثنايا كتابه بالأدلة النقلية والعقلية في الجواب، ومن شواهد عنايته بالأدلة النقلية قوله: (وأما ادعاؤكم لتخطئة الخلف والسلف في نقل القرآن...فليس الأمر في ذلك على ما ادعيتم ولا مما يذهب تخليطكم فيه على ذي تحصيل، وأن الصدر الأول ثم من بعدهم من التابعين وجميع المسلمين وقادتهم وحكامهم وفقهائهم في سائر الأعصار كانوا على حالة معروفة من تعظيم شأن القرآن وإجلاله... وكيف لا يكون ذلك كذلك عندهم وقد سمعوا الله جل ثناؤه يقول: (وَمَا ٱخۡتَلَفۡتُمۡ فِيهِ مِن شَيۡءٖ فَحُكۡمُهُۥٓ إِلَى ٱللَّهِۚ) [الشورى:10]، ويقول تعالى: وَمَا ٱخۡتَلَفۡتُمۡ فِيهِ مِن شَيۡءٖ فَحُكۡمُهُۥٓ إِلَى ٱللَّهِۚ) [النساء:59]، ويقول (تِبۡيَٰنٗا

---

(74) الرازي، معاني الأحرف السبعة، (ص496).

(75) أخرج نحوه أبو عبيد في فضائل القرآن، (ص287)؛ وابن أبي داود في كتاب المصاحف (229/1)، وإسناده منقطع، ينظر: حاشية (5)، السجستاني، كتاب المصاحف، (229/1).

(76) الرازي، معاني الأحرف السبعة، (ص500).

(77) الرازي، معاني الأحرف السبعة، (ص503).

(78) الرازي، معاني الأحرف السبعة، (ص502).

(79) الرازي، معاني الأحرف السبعة، (ص504)، وينظر في شواهد أخرى: (ص375، 378، 380، 525–533).

(80) ابن قيم الجوزية، محمد، الصواعق المرسلة في الرد على الجهمية والمعطلة، ط1، دار العاصمة، الرياض، 1408هـ، (460/2).

(81) ينظر: ابن تيمية، أحمد، درء تعارض العقل والنقل، ط2، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، المملكة العربية السعودية، 1411هـ، (88/8).

(82) ابن الجوزي، عبد الرحمن، زاد المسير في علم التفسير، (ت597هـ)، ط1، الدار الشامية، إسطنبول، 1443هـ، (548/5).

(83) ابن تيمية، أحمد، الرد على المنطقيين، د.ط، دار المعرفة، بيروت، د.ت، (ص324).

(84) ابن تيمية، درء تعارض العقل والنقل، (258/5).

(85) ينظر: القضاة، مقدمة تحقيق كتاب الانتصار، (45/1).

(86) الباقلاني، الانتصار للقرآن، (57/1).

لِّكُلِّ شَيْءٍ)[النحل:89]،و:(مَّا فَرَّطْنَا فِي ٱلْكِتَٰبِ) [الأنعام:38]...)[87]، وساق جملة من الآيات.

وللباقلاني عناية خاصة بالآيات القرآنية المتعلقة بحفظ القرآن، وهي أصل عظيم في الرد على جميع الشبهات المتعلقة بدعوى ضياع القرآن أو وقوع التغيير والتبديل فيه ونحو ذلك، وتعدّ من أوائل الأدلة النقلية التي يُبدأ بها في الجواب؛ لأنها دالة على أن القرآن محفوظ من أن يزاد فيه باطل ما ليس منه، أو ينقص منه ما هو منه من أحكامه وحدوده وفرائضه[88]، وأنه تعالى المتولي لحفظ كتابه ولم يكل ذلك إلينا، فسلم من التغيير[89]،يقول الباقلاني (ت403هـ): (فكيف يكون ذلك كذلك والله يقول: (إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ ٩) [الحجر:9(إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُۥ وَقُرْءَانَهُۥ ١٧) [القيامة:17]...وفي نظائر هذه الأخبار الواردة في حفظ القرآن وحياطته وصونه عن مطاعن الملحدين والزائغين وحراسته)[90].

كما استشهد الباقلاني بالسنة في مواضع كثيرة، ومن شواهد ذلك قوله في الرد على نظير الشبهة السابقة: (وعُلم في الجملة ضرورة من دين النبي ﷺ الأمر به والدعاء إليه، والتفخيم لشأن القرآن وإجلال حملته نحو قوله ﷺ: «إن هذا القرآن مأدبة الله»[91]...فلقد أخرجهم تكرر سماع هذه الأقاويل من النبي ﷺ إلى إكثار وصية بعضهم لبعض بحفظ القرآن وتعلمه وتعليمه، والمحافظة عليه، والتحذير من تضييعه حتى روي عنهم في ذلك أمر عظيم يطول تتبعه واقتصاصه)[92].

وقد اعتنى الباقلاني (ت403هـ) بإيراد الحجج العقلية، وعرضها بأسلوب محكم، بعيد عن التعقيد، ومن شواهد ذلك قوله: (فإن قال قائل، ولو صرنا إلى أننا لا ندري أيضاً أن هذا هو مصحف عثمان والجماعة على وجهه وتأليفه أم لا، ما الذي كان يمنعنا ويصدنا عن ذلك؟ قيل له: يمنع منه أن فيه جحدًا للضرورات، وأن قائل ذلك صائر بمثابة من جحد وجود عثمان في العالم، وأن يكون كان له مصحفاً جمع الناس عليه...وأن يكون ولي الخلافة، وقتل بالمدينة، إلى غير ذلك من الجهالات، فإن نقل مصحفه بمثابة نقل وجوده وخلافته وقتله والفتنة التي جرت وحدثت في أيامه)[93]، وقوله: (وقد عُلِم بمسقر العادة أنه إن كان قد صح عن عبد الله كون المعوذتين غير قرآن فلا بد من معرفة أصحابه والمتمسكين لحرفه، والمنحازين إلى كتبته، والناصرين لقوله من أن يعرفوا ذلك من دينه وأن يكونوا أقرب الناس إلى العلم به، وأنه لا بد مع ذلك أن يصوبوه على قوله هذا ويتبعوه، أو يردوه وينكروه، ولا بد من ظهور ذلك عنهم وانتشاره من قولهم)[94].

أما الرازي (ت454هـ) فقد ذكر عدداً من شواهد القرآن والسنة في جوابه عن المسائل، وفي سياق تقريره لعدد من الأصول المتعلقة بموضوع المسألة[95]، كما جمع بين الدليل النقلي والعقلي في ردّه على شبهة وقوع السهو والخطأ في المصاحف، فقال: (وكيف يجوز أن يكون شيء منه مسهوًّا فيه، ولا يزداد على مرّ الزمان وكثرة المعارضة من ذوي الأديان المختلفة والأهواء المضلة إلا تسديداً وتوسعاً وأدلة ينفصل بها عن دعاويهم الباطلة، على قرب عهد كتّابها بالإسلام، وطعنهم في السنّ، وكونهم أميين، وظهور الكتابة العربية فيهم ابتداءً)[96]، ثم قال: (وذلك لأن الله تعالى يقول: (إِنَّ علينا جمعه وَقُرْءَانَهُۥ ١٧ فَإِذَا قَرَأْنَٰهُ فَٱتَّبِعْ قُرْءَانَهُۥ ١٨ ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا بَيَانَهُۥ ١٩) [القيامة:17-19]، وقال تعالى: (إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ ٩) [الحجر: 9]، وقال عز وجل: (وَإِنَّهُۥ لَكِتَٰبٌ عَزِيزٌ ٤١ لَّا يَأْتِيهِ ٱلْبَٰطِلُ مِنۢ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِۦ تَنزِيلٌ مِّنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ ٤٢ [فصلت:41-42])[97].

المطلب الخامس

طلب الدليل من المخالف

وردت الإشارة عند العلماء إلى طلب الدليل من المخالف، وهذه من الركائز التي يعتمد عليها في الجواب عن الشبهات، وتظهر أهميتها من وجوه:

- أن هذا الأصل قد دلّ عليه القرآن الكريم في مقام الاحتجاج على المخالفين، ومنه قوله: (قُلْ هَاتُواْ بُرْهَٰنَكُمْ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ)[البقرة: 111]، وقوله: (قُلْ هَلْ عِندَكُم مِّنْ عِلْمٍ فَتُخْرِجُوهُ لَنَآ إِن تَتَّبِعُونَ إِلَّا

(87) الباقلاني، الانتصار للقرآن، (73/1-74).

(88) ينظر: الطبري، محمد، جامع البيان عن تأويل القرآن، ط1، مؤسسة الرسالة، لبنان، 1420هـ، (68/17).

(89) ينظر: القيسي، مكي، الهداية إلى بلوغ النهاية في علم معاني القرآن وتفسيره، وأحكامه، وجمل من فنون علومه، ط1، مجموعة بحوث الكتاب والسنة، الإمارات العربية المتحدة، 1429هـ، (7876/12)؛ والشنقيطي، محمد الأمين، أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، د.ط، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 1415هـ، (255/2).

(90) الباقلاني، الانتصار للقرآن، (691/2)، وقد تكررت هذه الشواهد في مواضع عديدة من كتابه، ينظر: (53/1، 131/1، 136/1، 234/1، 264/1، 443/2، 449/2، 691/2).

(91) أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه، ابن أبي شيبة، عبد الله، الكتاب المصنف في الأحاديث والآثار، ط1، مكتبة الرشد، الرياض، 1409هـ، (125/6)، وقال الألباني: ضعيف، ينظر: الألباني، محمد، سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة، ط1، دار المعارف، الرياض، 1412هـ، (785/14).

(92) وقد ساق في هذا الموضع ما يزيد عن عشرة أحاديث، ينظر: الباقلاني، الانتصار للقرآن (79/1-88)، وينظر: (309/1).

(93) الباقلاني، الانتصار للقرآن، (97/1-98)، وينظر في شواهد أخرى: (76/1، 102/1-103، 118/1، 121/1، 126/1-127، 247/1، 563/2).

(94) الباقلاني، الانتصار للقرآن، (305/1).

(95) ينظر: الرازي، معاني الأحرف السبعة، (ص 404، 418، 521، 532-533، 539-541، 549).

(96) الرازي، معاني الأحرف السبعة، (ص497).

(97) الرازي، معاني الأحرف السبعة، (ص 497-498)، وينظر: (ص 418، 502، 521).

ٱلظَّنَّ وَإِنۡ أَنتُمۡ إِلَّا تَخۡرُصُونَ) [الأنعام: 148]، يقول السعدي (1393هـ): (الحجة لا بد أن تكون حجة مستندة إلى العلم والبرهان، فأما إذا كانت مستندة إلى مجرد الظن والخرص، الذي لا يغني من الحق شيئاً فإنها باطلة)[98].

- أن الشبهات تتفاوت في استنادها إلى الأدلة، ويظهر بمجرد النظر في بعضها أنها تقوم على الهوى، والتدليس، ولذا كان إلزام الخصم بالإتيان بالحجة والنصّ من أوثق ما يحتج به عليه.
- أن طلب الدليل والإلزام بالنصّ عند أهل الحق تظهر به قوتهم، وكمال منهجهم، وذلك في مقابل ضعف دعوى أهل الباطل، واضطراب منهجهم.

ومن الشواهد على ذلك قول الباقلاني (ت403هـ): (لما قالوا: بدليل نعلم صحتها وحجة دون الضرورة، قيل لهم: وما ذلك الدليل والحجة، أهو إجماع الأمة...أو توقيف الله ورسوله على ذلك، أو إيجاب العقل لقولهما لذلك، أم أي شيء هو؟ فلا يجدون إلى ذكر شيء سبيلاً)[99]، وقوله: (ثم يقال لهم: اروا لنا حرفاً واحدًا عن عبد الله بن مسعود، أو عن أبي، أو عن علي رضي الله عنهم أنهم قالوا: إن المعوذتين ليستا من كتاب الله، وأن دعاء القنوت مما أنزله الله على رسوله، وأن علياً قال: هذه الآية أو هذا الحرف ليس من كتاب الله، أو قد نقص من كتاب الله، وهذا مما لايقدرون عليه أبدًا)[100]، ويقول مكي بن أبي طالب (ت437هـ): (فكيف يجوز أن يظن ظان أن هؤلاء السبعة المتأخرين قراءة كل واحد منهم أحد الحروف السبعة، التي نص عليها النبي ﷺ؟ هذا خطأ عظيم، أكان ذلك بنص من النبي ﷺ أم كيف ذلك؟!)[101].

المطلب السادس

العناية بذكر الإجماع

يعدّ نقل الإجماع في الجواب عن الشبهات أصلاً مهمًّا تجدر العناية به، وذلك من وجوه:

- أن للإجماع مكانة عظيمة في الدين، وهو من المصادر المهمة في الشريعة بعد الكتاب والسنة، يقول ابن حزم (ت456هـ): (فإن الإجماع قاعدة من قواعد الملة الحنيفية، يرجع إليه، ويفزع نحوه)[102]، وقال ابن تيمية (ت728هـ): (فإن السلف كان يشتد إنكارهم على من يخالف الإجماع، ويعدونه من أهل الزيغ والضلال)[103].
- عناية المتقدمين بنقل إجماع الصحابة –رضوان الله عليهم– في الأصول العامة التي تدور حولها شبهات المخالفين، ومن شواهد ذلك قول النووي (ت676هـ): (وقد أجمع المسلمون على أن القرآن المتلو في الاقطار المكتوب في الصحف الذي بأيدي المسلمين مما جمعة الدفتان...كلام الله ووحيه المنزل على نبيه محمد ﷺ، وأن جميع ما فيه حق، وأن من نقص منه حرفاً قاصداً لذلك أو بدّله بحرف آخر مكانه أو زاد فيه حرفاً مما لم يشتمل عليه المصحف الذي وقع فيه الاجماع وأجمع على أنه ليس بقرآن عامداً لكل هذا فهو كافر)[104]، وقول السيوطي (ت911هـ): (أجمع الصحابة على نقل المصاحف العثمانية من الصحف التي كتبها أبو بكر وأجمعوا على ترك ما سوى ذلك)[105]، وإجماع الصحابة حجة، يقول الزركشي (ت794هـ): (إجماع الصحابة حجة بلا خلاف بين القائلين بحجية الإجماع، وهم أحق الناس بذلك)[106].
- الأثر المهم لنقل الإجماع في الردّ على الشبهات؛ فإن النظر في كثير من الشبهات المتعلقة بالقراءات وجمع القرآن وغيرها من مسائل علوم القرآن يكشف قيامها في الأصل على ما يخالف إجماع الصحابة رضوان الله عليهم، وعليه فإن الردّ عليها بإثبات الإجماع يعتبر حجة قطعية يزول بها أصل الشبهة ومستندها.

وقد ظهرت العناية بإيراد الإجماع في الكتب محل الدراسة عند الجواب عن المسائل والشبهات، ومن ذلك ما جاء في الجواب عن التعلق بالقراءات الشواذ للطعن في مصحف عثمان رضي الله عنه[107]، يقول الباقلاني (ت403هـ): (إننا نعلم إجماع الأمة وسائر من رويت عنهم هذه الروايات من طريق يوجب العلم تسليمهم بمصحف عثمان والرضا به والإقرار بصحة ما فيه، وأنه هو الذي أنزله الله على ما أنزله ورتبه، فيجب إن صحت هذه القراءات عنهم أن يكونوا بأسرهم قد رجعوا عنها وأذعنوا بصحة مصحف عثمان)[108]، وقد بيّن الرازي (ت454هـ) وجه هذه الشواذ محتجّاً بالإجماع فقال: (فإن رأيت شيئاً من هذه الشواذ خارجاً عن رسم المصحف مع صحته في الأثر، فاعلم أنه مما رُفع وبقي مذاكرته في أفواه

(98) السعدي، عبد الرحمن، تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان، ط1، مؤسسة الرسالة، لبنان، 1420هـ، (ص278).

(99) الباقلاني، الانتصار للقرآن، (535/2).

(100) الباقلاني، الانتصار للقرآن، (99/1-100).

(101) القيسي، الإبانة عن معاني القراءات (ط دار نهضة مصر)، (ص39).

(102) ابن حزم، علي، مراتب الإجماع في العبادات والمعاملات والاعتقادات، د.ط، دار الكتب العلمية، بيروت، د.ت، (ص 7)؛ وينظر: الماوردي، علي، الحاوي الكبير في فقه مذهب الإمام الشافعي، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1419هـ، (106/16).

(103) ابن تيمية، أحمد، منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة القدرية، ط1، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، 1406هـ، (354/8).

(104) النووي، يحيى، التبيان في آداب حملة القرآن، ط3، دار ابن حزم، بيروت، 1414هـ، (ص165).

(105) السيوطي، عبد الرحمن، الإتقان في علوم القرآن، د.ط، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1394هـ، (176/1).

(106) الزركشي، محمد، البحر المحيط في أصول الفقه، ط1، دار الكتبي، د.م، 1414هـ، (438/6).

(107) ينظر: الباقلاني، الانتصار للقرآن، (421/2).

(108) الباقلاني، الانتصار للقرآن، (425/2)، وينظر –أيضاً– في احتجاجه بالإجماع في موضوع هذه الشبهة (426/2-427، 437/2).

الناس...فإن اتخذ به متخذ من الصحابة، فإن كان قَبْل إجماعهم على ما في الإمام، ولئن ثبت عليه بعضهم بعض ذلك؛ فإنه على شك منه، والأخذ بالإجماع لاغير)[109]، وقال مغلقاً لباب التدليس والشبهة في ذلك:(لابد لمن أراد أن يتمهّر في علم القراءة أن يتبحّر فيها ليعلم صحيحها من سقيمها، فيكون بذلك مفزعاً لغيره...أو إن أراد أحد من ذوي الأهواء المضلة أن يدلّس حرفاً في اختلاف القراءة عرفه فأنكره ودفعه، إذ لا سبيل لأحد في إيقاع الشبهة في شيء من القراءة إلا من هذا الوجه...ثم إن في بعض الغرائب الصحاح استدلالاً على الأحكام...وتأييداً لمواضع من التفاسير والمعاني، لكن من عدل بها عن حدّ ورودها من التحديث...إلى التلاوة والتظاهر بها فقد خرق الإجماع، وخالف الإمام الذي هو مصحف عثمان رضي الله عنه، واستحق بذلك التعزير والتأديب، ووجب على المسلمين ردعه عن ذلك)[110]، وقال مكي بن أبي طالب (ت437هـ) محتجّاً بالإجماع: (فإن خالف المصحف لم نكذب بها، ولم نقرأ بها؛ لأنها خارجة عن الإجماع، منقولة بخبر الآحاد، والإجماع أولى من خبر الآحاد؛ ولأنا لا نقطع أنها قراءة ابن مسعود على الحقيقة، إذ لم يصحبها إجماع)[111].

ومن الشواهد على ذلك –أيضاً– ما جاء في الجواب عن دعوى وقوع التغيير في القرآن، وهذه الدعوى الكلية تجمع أفرادها من دعوى وقوع الخطأ أو السهو أو اللحن أو الزيادة والنقصان، أو غير ذلك، على اختلاف شواهدها مما يرجع إليه في مظانّه، وقد أصّل الباقلاني (ت403هـ) للردّ على جملتها بذكر الإجماع فقال: (سنبين أيضاً فيما يأتي إجماع الأمة في عصر أبي بكر عند جمعه للقرآن، وفي زمن عثمان وجمعه الناس على القراءات والأحرف الثابتة، أن ما بين اللوحين من القرآن الحاصل في أيدينا هو جميع كتاب الله الذي أنزله على رسوله، ومرسوم تأليفه الذي ألف عليه، ومقروء على وجه ما أنزل عليه)[112]، ويقول الرازي (ت454هـ): (فمن ادّعى على شيء من كتابة المصاحف بعد أن فرغ منها وأجمع الصحابة عليها، أو على اختلاف المقارئ المأثورة التي يرسمها بأنه سُهي فيها، أو نُسي، أو غُيّر، أو حُرّف، أو بُدّل، أو صُحّف، أو زيد أو نُقص، أو قيل فيه بالرأي، أو أكل الداجن شيئاً من القرآن في ظروفه، أو غُيّر، فقد أعظم الفرية، وخرق الإجماع)[113]، وقال: (وإذا كان كذلك فبخبر مرسل لا يقطع على تلحين القرآن، وتمزيق الإجماع، وتصحيح الدعوى على عثمان بأنه ترك لحناً في مصحفه الذي صار إمام المسلمين بإجماع من الصحابة)[114]، وقال: (أن جميع هذه الأخبار من جملة الآحاد والأفراد[115]، وما صح من ذلك فإن له من التأويل ما لا مغمز معه من أمر القرآن وجمعه في مصحف عثمان؛ لأن ذلك مما أجمع عليه الخلفاء الراشدون، فمن بعدهم من العشرة، والبدريون، والعَقَبيون، ومن عداهم من المهاجرين والأنصار؛ وذلك لأنهم أجمعوا على أن القرآن كله مما نزل على النبي ﷺ، من غير زيادة ولا نقصان، هو الذي جمعوه بإجماعهم في صحف أبي بكر، إلا ما نسخ منه فرفع حكماً وخطًّا، ثم أجمعوا ثانياً؛ إلا من مضى منهم لسبيله؛ على أن المنقول إلى مصاحف عثمان هو الذي كان في مصحف أبي بكر من غير زيادة ولا نقصان، وهو الذي تتداوله الأمة خلفاً بعد سلف إلى وقتنا هذا وإلى القيامة، فإن كان من بعضهم تلكؤٌ في جمع عثمان فإنه عاود الإجماع)[116].

المطلب السابع

العناية بذكر ما يلزم من القول بالشبهة

إن كثيراً من الشبهات الواردة أو الأقوال التي تفضي إلى الشبهات يكفي في إظهار بطلانها ذكر ما يلزم من القول بها، وهذا مما ينبغي أن يُعتنى به في الرد على الشبهات؛ لأمور منها:

- أن ذكر لوازم القول أصل قرآني عظيم، ينكشف به بطلان القول وفساده، ومن شواهد ذلك ما جاء في لازم القول بتعدد الآلهة – تعالى الله عن ذلك– إذ يقول سبحانه: (لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا ۚ فَسُبْحَٰنَ ٱللَّهِ رَبِّ ٱلْعَرْشِ عَمَّا يَصِفُونَ ٢٢) [الأنبياء:22]، يقول ابن عاشور (ت1393هـ) في بيان هذا اللازم: (لو تعددت الآلهة للزم أن يكون كل إله متصفاً بصفات الإلهية المعروفة آثارها، وهي الإرادة المطلقة والقدرة التامة على التصرف، ثم إن التعدد يقتضي اختلاف متعلقات الإرادات والقدر...فلا يزال يفسد ما في السماوات والأرض عند كل خلاف كما قال تعالى: (وَمَا كَانَ مَعَهُۥ مِنْ إِلَٰهٍ ۚ إِذًا لَّذَهَبَ كُلُّ إِلَٰهٍۭ بِمَا خَلَقَ وَلَعَلَا بَعْضُهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ) [المؤمنون:91])[117].
- أن في ذكر لوازم القول إلزاماً للخصم بذكر الاحتجاج عليه من قوله، وإذا ظهر بطلان هذه اللوازم بطل أصلها.
- أن ذكر لوازم القول من عناصر قوة الجواب؛ إذ يكشف عن الإحاطة بالشبهة وتفاصيلها وما يترتب عليها، والتعليل لردّها، وقد يُستغنى عن ذكر نتيجة الجواب عن الشبهة عند التقديم بذكر لوازمها الباطلة.

---

(109) الرازي، معاني الأحرف السبعة، (ص383)، وينظر: (ص389).

(110) الرازي، معاني الأحرف السبعة، (ص 463–464)، وينظر: (ص449).

(111) القيسي، الإبانة عن معاني القراءات (ط دار نهضة مصر)، (ص98)، وينظر: (ص51، ص115–116، ص127).

(112) الباقلاني، الانتصار للقرآن، (443/2)، وينظر في ذلك: (268/1، 309/1، 551/2).

(113) الرازي، معاني الأحرف السبعة، (ص498).

(114) الرازي، معاني الأحرف السبعة، (ص503).

(115) يعني بذلك الأخبار في حك ابن مسعود المعوذتين من مصحفه، وعدم كتابة الفاتحة، وما في مصحف أبيّ رضي الله عنهما، ينظر: (ص 524–525).

(116) الرازي، معاني الأحرف السبعة، (ص525–526)، ونظيره (ص544، وص549).

(117) ابن عاشور، محمد الطاهر، التحرير والتنوير، د.ط، الدار التونسية للنشر، تونس، 1984هـ، (41/17).

وقد اعتنى الباقلاني (ت403هـ) بذكر اللوازم عناية عظيمة، وشواهد ذلك في كتابه مستفيضة، وقد رتّب على ذكر هذه اللوازم بطلان الدعوى، أو انقطاع حجة الخصم، ومن ذلك قوله في شبهة الرافضة في الطعن في صحة نقل القرآن: (واعلموا رحمكم الله أنه ليس المعتبر في العلم بصحة النقل والقطع على ثبوته بأن لا يخالف فيه مخالف، وإنما المعتبر في ذلك مجيئه عن قوم بهم يثبت التواتر وتقوم الحجة)[118]، ثم ذكر الاحتجاج على بطلان زعمهم، وذكر لوازم قولهم: (ويقال للشيعة أيضاً: إن وجب بطلان نقل الكافة والدهماء والسواد الأعظم أن المرسوم بين اللوحين الذي في أيدينا هو جميع القرآن المنزل على الرسول، الثابت الرسم والتلاوة، لأجل خلاف من خالف في ذلك...وجب لأجل هذا بعينه بطلان نقلكم للزيادة في القرآن والنقصان منه، والتغيير له أو الشك فيه، لأجل خلافنا وخلاف سائر سلف الأمة لكم على ذلك...فإن مروا على ذلك أجمع أقروا ببطلان مذاهبهم ونقلهم، وكفينا مؤنتهم)[119]، وفي دعوى ذهاب القرآن بذهاب حفظته يقول: (وإذا كان ذلك كذلك وجب أنه لو سقط من القرآن سور وآيات لهلاك من كان يحفظ ذلك أن يعلم الباقون من الأمة أنه قد ذهب كثير من القرآن، وأن يتحدثوا بينهم حديثاً لا يمكن معه الجهل بما ضاع من القرآن لذهاب حفظته، ولو كان منهم قول في ذلك وتحدث به لوجب أن ينقل ذلك عنهم، ويتسع ذكره فيهم، وفي علمنا بأن ذلك لم يكن: دليل على بطلان هذه الدعوى)[120]، وكذلك في دعوى كتمان شيء من القرآن ونقصانه، حيث قال: (لو اتفقت الأمة أو عدد كثير منها على كتمان شيء من كتاب الله لوجب أن يظهر ذلك عليهم، ويحدّث به من أمرهم...وهذا ما لا جواب عنه)[121]، وفي شبهة ترتيب القرآن على تاريخ نزوله يقول: (والذي يدل على أنه لا يجوز لهم تأليف سور القرآن على تاريخ نزوله أنهم لو فعلوا ذلك لوجب أن يجعلوا بعض آيات السور في سورة أخرى، وأن ينقضوا ما وقفوا عليه من سياق ترتيب آيات السور ونظامها؛ لأنه قد صح وثبت أن الآيات كانت تنزل بالمدينة فيؤمروا بإثباتها في السور المكية)[122]، وفي الردّ على دعوى إنكار ابن مسعود – رضي الله عنه– للمعوذتين: (ولو كان من عبد الله هذا الخلاف على الصحابة مع العلم بأنهم يعتقدون كون المعوذتين قرآناً، ويرون أن جاحدهما بمنزلة جاحد الكهف ومريم، لوجب في مستقر العادة أن يعظم ردهم عليه وعسفهم له...ولوجب أن يحتج بذلك عثمان عليه في عزله والعدول في كتابة المصحف عنه...وفي عدم العلم بظهور الخلاف من عبد الله في ذلك وذكر السبب الباعث له عليه، والعلم بأن الأمة وإمامها لم يناظروه على ذلك بحرف واحد ولا أغلظوا له فيه ولا ظهر عنهم أمر يجب ظهوره في مثل ذلك...أوضح دليل على أنه لم يكن من عبد الله قط جحد المعوذتين، وإنكار لكونهما قرآناً منزلاً)[123]، والشواهد في ذلك كثيرة[124].

ومن شواهد ذكر لوازم القول ما جاء عن مكي بن أبي طالب (ت437هـ) في دعوى أن الأحرف السبعة هي القراءات السبع: (فأما من ظن أن قراءة كل واحد من هؤلاء القراء، كنافع وعاصم وأبي عمرو، أحد الحروف السبعة التي نص النبي ﷺ عليها، فذلك منه غلط عظيم؛ لأن فيه إبطالاً أن يكون ترك العمل بشيء من الأحرف السبعة، وأن يكون عثمان ما أفاد فائدة...ويجب من هذا القول: أن نترك القراءة بما روى عن أئمة هؤلاء السبعة من التابعين والصحابة مما يوافق خط المصحف، مما لم يقرأ به هؤلاء السبعة، ويجب منه ألا تروى قراءة عن ثامن فما فوقه؛ لأن هؤلاء السبعة عند معتقد هذا القول، قد أحاطت قراءتهم بالأحرف السبعة...وكذلك يلزم أن تكون قراءة كل واحد من أئمة حمزة أحد الحروف السبعة، فتبلغ الحروف السبعة على هذا إلى أكثر من سبعة آلاف)[125]، ثم ختم بعد ذكر اللوازم بنتيجتها فقال: (فكيف يجوز أن يظن ظان أن هؤلاء السبعة المتأخرين قراءة كل واحد منهم أحد الحروف السبعة، التي نص عليها النبي ﷺ؟ هذا خطأ عظيم)[126].

المطلب الثامن

ذكر ما يَرِد على جواب الشبهة

يكشف النظر في المصنفات محلّ الدراسة العناية بذكر ما يَرِد على الجواب بعد إيراده، وذلك بأسلوب الفنقلة[127] وهذا من الأهمية بمكان؛ لأمور منها:

- أن هذا الأسلوب قد أصّل له القرآن الكريم بذكر قول الخصم قبل وقوعه، فقال سبحانه: ﴿ سَيَقُولُ ٱلسُّفَهَآءُ مِنَ ٱلنَّاسِ مَا وَلَّىٰهُمۡ عَن قِبۡلَتِهِمُ ٱلَّتِي كَانُواْ عَلَيۡهَاۚ قُل لِّلَّهِ ٱلۡمَشۡرِقُ وَٱلۡمَغۡرِبُۚ يَهۡدِي مَن يَشَآءُ إِلَىٰ صِرَٰطٖ مُّسۡتَقِيمٖ ﴾ [البقرة:142]، يقول السعدي (ت1376هـ) في معناها: (أخبرهم أنه لا بد أن يقول السفهاء من الناس: (مَا

(118) الباقلاني، الانتصار للقرآن، (97/1).
(119) الباقلاني، الانتصار للقرآن، (97/1-99).
(120) الباقلاني، الانتصار للقرآن، (127/1).
(121) الباقلاني، الانتصار للقرآن، (126/1).
(122) الباقلاني، الانتصار للقرآن، (289/1).

(123) الباقلاني، الانتصار للقرآن، (303/1-304).
(124) ينظر: الباقلاني، الانتصار للقرآن، (118/1، 270/1، 283/1، 294/1، 313/1، 350/1، 469/2، 487/2، 520/2، 543/2).
(125) القيسي، الإبانة عن معاني القراءات (ط دار نهضة مصر)، (ص 36-40).
(126) القيسي، الإبانة عن معاني القراءات (ط دار نهضة مصر)، (ص38).
(127) الفنقلة: هي أسلوب تعليمي مشهور عند المتقدمين والمتأخرين، قائم على افتراض الأسئلة والإشكالات والاعتراضات ثم إتباعها بالجواب عنها، وذلك بصيغة: (فإن قلتَ...قلتُ)، أو نحو ذلك. ينظر: صالح، نزار عطا الله، "فنقلات الزمخشري البلاغية في سورة يوسف –عليه السلام– دراسة تفسيرية"، مجلة البحوث والدراسات القرآنية، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، العدد 16، 1414هـ، (ص52)؛ ودومري، إبراهيم، "أسلوب الفنقلة عند الإمام ابن كثير في تفسيره (عرض ودراسة)"، مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة أم القرى، العدد98، 1445هـ، (ص176).

وَلَّىٰهُمۡ عَن قِبۡلَتِهِمُ ٱلَّتِي كَانُواْ عَلَيۡهَاۚ) وهي استقبال بيت المقدس، أي: أيُّ شيء صرفهم عنه؟...وقد كان في قوله: (ٱلسُّفَهَآءُ) ما يغني عن ردّ قولهم، وعدم المبالاة به، ولكنه تعالى مع هذا لم يترك هذه الشبهة، حتى أزالها وكشفها مما سيعرض لبعض القلوب من الاعتراض، فقال تعالى: قُل لهم مجيباً: (لِلَّهِ ٱلۡمَشۡرِقُ وَٱلۡمَغۡرِبُۚ يَهۡدِي مَن يَشَآءُ إِلَىٰ صِرَٰطٖ مُّسۡتَقِيمٖ) أي: فإذا كان المشرق والمغرب ملكا لله، ليس جهة من الجهات خارجة عن ملكه، ومع هذا يهدي من يشاء إلى صراط مستقيم، ومنه هدايتكم إلى هذه القبلة التي هي من ملة أبيكم إبراهيم)[128]، والإخبار عن أقوالهم المستقبلة ليس بعزيز في القرآن وهو مثل قوله: (سَيَقُولُونَ مَن يُعِيدُنَاۖ) [الإسراء:51]، (فَسَيُنۡغِضُونَ إِلَيۡكَ رُءُوسَهُمۡ) [الإسراء:51][129].

- أن أسلوب الفنقلة من الأساليب المطروقة لدى المتقدمين، وله أثره في قطع الاستدراك من قبل صاحب الشبهة، يقول الزمخشري (ت538هـ) في الإشارة إلى فائدة ذلك: (فإن قلت: أي فائدة في الإخبار بقولهم قبل وقوعه؟ قلت: فائدته أنّ مفاجأة المكروه أشدّ، والعلم به قبل وقوعه أبعد من الاضطراب إذا وقع لما يتقدّمه من توطين النفس، وأنّ الجواب العتيد قبل الحاجة إليه أقطع للخصم وأرد لشغبه، وقبل الرمي يراش السهم)[130].
- أن في ذكر ما يرد على الجواب تكميلاً له، وإظهاراً لمتانته، وبياناً لإحاطة صاحب الجواب بجوانب الشبهة وتفاصيلها.

ومن شواهد ذلك ما جاء عن الباقلاني (ت403هـ) في شبهة إنكار ابن مسعود للمعوذتين بعد ذكر جوابه عنها: (فإن قيل: فلعل أصحاب عبد الله إنما لم يعرضوا لذلك عن عبد الله لقبح هذا القول عندهم وشناعته وخروج قائله عن مذهب الأمة، وتركه ما يجب عليه من الإقرار بتوقيف رسول الله ﷺ على المعوذتين ونصه، قيل له: فقد كانوا مع هذا قوماً مسلمين أخياراً أبراراً، فكان يجب انحرافهم عن عبد الله في هذا القول وإظهارهم لغلطه، وتفنيد رأيه؛ لأن العادة لم تجر بإمساك مثلهم عن إنكار منكر لأجل تعصب وميل)[131]، وقال: (فإن قالوا: فما تأويل هذه الأخبار المروية في تحديد عدد حفظة القرآن على عهد رسول الله ﷺ؟ قيل لهم: يحتمل أن نثبت وجوها من التأويل، فمنها: أن يكون معنى قولهم: ما جمع القرآن على عهد رسول الله ﷺ إلا أربعة نفر أو خمسة أنه لم يجمعه على جميع الوجوه والأحرف...)[132]، وقال في ذكر اختلافهم في عدد الآي وتقديرها ومعنى وصفها بأنها آية: (فإن قالوا: كيف سوغ لكم أن تدعوا ظهور نقل القرآن وإذاعة الرسول لشأنه وإشاعته وإقامة الحجة على المكلفين به ونحن نجدهم يختلفون في قدر الآية...يقال لهم: ليس فما وصفتموه قدح فيما قلنا ولا توهين لما ادعيناه وبيناه...)[133]، وللباقلاني عناية بذكر هذا الأسلوب، والشواهد عليه كثيرة [134].

ومن ذلك أيضاً قول مكي بن أبي طالب (ت437هـ): (فإن قيل: فإنك قد ذكرت أولاً عن زيد أنه قال: فقدنا آية كذا في عهد أبي بكر، وآية كذا في عهد عثمان، فوجدنا ذلك مع فلان، ومع فلان فأثبتنا ذلك...وهذا كله يدل على أن زيداً، لم يكن يحفظ القرآن على عهد النبي ﷺ وإذا لم يحفظ، فكيف قرأ على النبي ﷺ وهو لا يحفظه، فالجواب عن ذلك: أن من حفظ القرآن من الأولين والآخرين، لا ينكر أن يشك في آية وفي أكثر...)[135].

كما جاء عن الرازي (ت454هـ) استعمال هذا الأسلوب في بضع مواضع من كتابه، ومن ذلك قوله في معرض بيان جمع القرآن: (فإن قيل: فهلاّ جُمع مثل هذا الجمع في زمن الرسول ﷺ؟، قيل: لم يفعلوا لقرب عهد هم بالإسلام، وكونهم أميّين..)[136]، ثم قال بعد جوابه: (فإن قيل: فإذا كان جمعهم القرآن من هذا الطريق الذي هو جمع متفرقه من الأحفاظ والظروف.....فهل يمكن أن يقال: ما بيننا من النظم في مصاحفنا هو

على ما في اللوح المحفوظ الذي هو أم الكتاب؟ فالجواب: أنا لم نكلف هذا، وإذا لم نكلّف معرفة ذلك ولم يتقدّم به أثر فالقطع به على هذا الوجه بدعة)[137].

المطلب التاسع
الاستشهاد بالأجوبة الجامعة للردّ على الشبهات

اشتملت المصنفات –محلّ الدراسة– على أجوبة جامعة مؤصلة للردّ على الشبهات حول القرآن الكريم وعلومه المتصلة به، ومن هذه الأجوبة ما جاء النصّ عليه في سياق الردّ على شبهات صريحة، ومنها ما كان إيراده في سياق بيان مسألة تعلق موضوعها –فيما بعد– بعدد من شبهات المخالفين، والمتتبع لهذه الأجوبة سيقف على عدد كبير منها، غير أن المقام لا يتسع إلا لضرب أمثلة عليها، وتبرز قيمة هذه الأجوبة الجامعة من جهة صلاحية هذه الأجوبة لاستعمالها في دفع كليات الشبهات وفروعها، ومن جهة قوتها، ووجازة ألفاظها، واستنادها إلى الحجة الظاهرة.

ومن أمثلة ذلك:

---

(128) السعدي، تيسير الكريم الرحمن، (ص70).
(129) ينظر: ابن عاشور، التحرير والتنوير، (7/2).
(130) الزمخشري، محمود، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، ط3، دار الكتاب العربي، بيروت، 1407 هـ، (198/1).
(131) الباقلاني، الانتصار للقرآن، (306/1).
(132) الباقلاني، الانتصار للقرآن، (180/1).
(133) الباقلاني، الانتصار للقرآن، (227/1).
(134) ينظر: الباقلاني، الانتصار للقرآن، (102/1، 134/1، 204/1، 237/1، 275/1، 280/1، 433/2، 444/2، 471/2).
(135) القيسي، الإبانة عن معاني القراءات (ط دار نهضة مصر)، (ص100)، وينظر (ص97، 103).
(136) الرازي، معاني الأحرف السبعة، (ص515).
(137) الرازي، معاني الأحرف السبعة، (ص517)، وينظر: (ص530، 541).

- ما يتعلّق بشبهة القول بأن مردّ القراءات إلى الاجتهاد لا الرواية[138]، ومن الأجوبة التي يُردّ بها على ذلك قول الباقلاني (ت403هـ): (لا مجال لإعمال الرأي والقياس في إثبات قرآن، أو قراءة وحرف يقرأ القرآن عليه، وأن ذلك الجمع سنة متبعة ورواية مأثورة، وأن هذا هو باب إثبات القرآن)[139]، وفي ذلك أيضاً يقول مكي بن أبي طالب (ت437هـ): (من قرأ القرآن بما ليس من الأحرف السبعة، وبما لم يرد عثمان منها، ولا من تبعه إذ كتب المصحف، فقد غيّر كتاب الله وبدله، ومن قصد إلى ذلك فقد غلط، وقد أجمع المسلمون على قبول هذه القراءات، التي لا تخالف المصحف)[140]، وقوله: (قال زيد بن ثابت: القراءة سنة)[141]، وقال الرازي (ت454هـ) عن ذلك: (القراءة سنة يأخذها الآخر عن الأول، من غير أن يجوز فيه الاختراع والابتداع ولا التخريج بقياس، وعلى ذلك كان أئمة القرآن...مما يدل على أن أحدًا منهم لم يختر حرفاً في القرآن إلا بالأثر)[142]، ولهذه الأجوبة أثرها المهم في إبطال هذه الشبهة الكليّة وما تفرّع عنها مما هو في معناها، وذلك لما تضمنته من الوجوه التالية:
- الإشارة إلى أن مرجع القراءات هو الأحرف السبعة، فطريقها التنزيل وما كان كذلك فليس محلاً ولا مجالاً للاجتهاد والرأي.
- النص على أن طريق نقل القراءة المنزّلة هو الرواية، وأنها سنة متّبعة، لا اجتهاد مبتدع، وهذا ما كان عليه أئمة القرآن، إذ ساروا على أثر من قبلهم، فلا اجتهاد لهم ولا لمن بعدهم في القراءة.
- بيان أثر القول بالشبهة وذلك بوقوع التغيير في كتاب الله تعالى وتبديله، وهو الأمر المنفيٌّ عن القرآن، وقد استقرّ بذلك اليقين لدى المسلمين.
- نقل الإجماع في هذه الأجوبة على قبول القراءات التي لا تخالف المصحف، مما يتبيّن به أثر خط المصاحف في ضبط قبول القراءات المرويّة، ويؤكد أن مرجعها ليس إلى القياس المطلق.
- ما يتعلّق بشبهة الطعن في سبب جمع عثمان –رضي الله عنه– المصاحف[143]، وقد علّل الباقلاني (ت403هـ) لهذا الجمع بما حدث من الاختلاف والفتن، وكثرة التشاجر بين قراء القرآن، وذكر أن عثمان قد وُفّق في ذلك وأقام الحق؛ لأن الذي جمعهم عليه كان الغرض[144]، وقد أورد مكي بن أبي طالب (ت437هـ) الرواية في سبب الجمع [145]، وقال ملخصًا السبب بعبارة موجزة: (إنما جمع الناس على المصحف ليزول الاختلاف)[146]، ويظهر أثر هذا الجواب في إبطال الشبهة من وجوه:
- استناده على رواية جاء التصريح فيها بسبب الجمع، مما هو من الحقائق التاريخية الثابتة، ولا يملك المخالف دفعها.
- بيانه للسبب القائم وهو وجود الاختلاف، وبيانه للأثر اللاحق وهو ألا يترتّب على هذا الجمع اختلاف، وهو ما كان حيث سُدّ باب النزاع، وانعقد الإجماع، وتلقت الأمة عمله بالقبول.
- نصّه على أن هذا الجمع قد أقام به عثمان الحق، بل وهو من مناقبه رضي الله عنه، والحق في ذلك أبلج لا يلتبس بالباطل.
- ما يتعلق بشبهة القول بقلة حفّاظ القرآن، والاستناد إلى الرواية في حصرهم بأربعة من الصحابة[147]، وقد أورد الباقلاني (ت403هـ) حقيقة عامة في ذلك فقال: (لقد كثر حفاظ القرآن على عهد رسول الله ﷺ وانتشروا وعرفوا به حتى كانوا يُدعون أهل القرآن وقراء القرآن)[148]، ثم أورد الروايات الواردة في تعيين الحفظة، وأجاب بجواب جامع في ذلك فقال: (وأكثر هذه الروايات مختلفة متفاوتة...وليس فيهم أحد أخبر بذلك عن رسول الله ﷺ ولا عن أحد الصحابة أو جماعة منهم بلفظ يقتضي لا محالة نفي حافظ القرآن غير من ذكره، ويجوز إن صحت الأخبار عن هؤلاء القوم أن يكون ذلك إخباراً عن تقديرهم وغالب رأيهم واجتهادهم، وأن يكون معناها ما سنذكره فيما بعد، وإذا أُحصي عدد من ذكر في هذه الأخبار من الحفاظ على عهد رسول الله ﷺ كانوا نحو خمسة عشر رجلاً...والأخبار التي حاول التعلق بها توجب أن الحفاظ أضعاف ما قاله، فهذه جملة تدل على اختلاف الروايات واضطرابها في هذا الباب، وأنه لا يجوز أن يُترك ما قدمنا ذكره من الأخبار المستفيضة عن الصحابة وما عليه تركيب الطبائع والعادة لأجل هذه الروايات، فإما أن تكون مدخولة أو منصرفة إلى ما سنذكره من التأويل)[149]، ثم بيّن توجيه الروايات الواردة في تعيين العدد بأوجه مستفيضة[150]، ويقرب منه ما أورده مكّي بن أبي طالب (ت437هـ) عند ذكر الرواية في أخذ القرآن من أربعة حيث قال: (أن هذا الأمر من النبي

(138) ينظر في الشبهات حول ذلك: نولدكه، تاريخ القرآن، (559/2)؛ والقاضي، القراءات في نظر المستشرقين والملحدين، (ص26).
(139) الباقلاني، الانتصار للقرآن، (65/1).
(140) القيسي، الإبانة عن معاني القراءات (ط دار نهضة مصر)، (ص 35).
(141) القيسي، الإبانة عن معاني القراءات (ط دار نهضة مصر)، (ص 69)، والأثر عن زيد أخرجه القاسم بن سلام في فضائل القرآن (ص361).
(142) الرازي، معاني الأحرف السبعة، (ص419-420).
(143) ينظر في الشبهات الواردة حول ذلك: رضوان، عمر، آراء المستشرقين حول القرآن وتفسيره، ط1، دار طيبة، الرياض، 1413هـ، (465/1)؛ ونصري، أحمد، آراء المستشرقين الفرنسيين في القرآن الكريم، ط1، دار القلم للطباعة والنشر والتوزيع، 1430هـ، (ص222).
(144) ينظر: الباقلاني، الانتصار للقرآن، (69/1).
(145) القيسي، الإبانة عن معاني القراءات (ط دار نهضة مصر)، (ص62-63).
(146) القيسي، الإبانة عن معاني القراءات (ط دار نهضة مصر)، (ص33).
(147) ينظر في الشبهات حول ذلك: نولدكه، تاريخ القرآن، (240/2)؛ ورضوان، آراء المستشرقين حول القرآن وتفسيره، (443/1-444).
(148) الباقلاني، الانتصار للقرآن، (151/1).
(149) الباقلاني، الانتصار للقرآن، (171/1-172).
(150) ينظر: الباقلاني، الانتصار للقرآن، (172/1) وما بعدها.

ﷺ عند العلماء إنما هو تنبيه منه على قوم كانوا لم يشتهروا في ذلك الوقت بما نسب إليهم النبي ﷺ، فنبّه النبي عليهم ...وقيل: إن معنى ذلك أنه ﷺ قال ذلك يوم قاله، ولم يكن في القوم أقرأ ممن ذكر، ثم حدث بعد من هو مثلهم وأقرأ منهم كزيد بن ثابت)[151]، ويظهر أثر هذين الجوابين في دفع الشبهة من وجوه:

- عرض الروايات الواردة في ذكر أسماء الحفظة، وبيان اختلافها في إيرادهم، وجمع الأسماء الواردة فيها بما يقتضي عدم صحة القول بإرادة الحصر، ولو كان الحصر مراداً لاتفقت الروايات في تعيين الأربعة على قلّتهم.
- مقابلة هذه الدعوى بعدم ورود الخبر في نفي الحفظ عن غيرهم، وبضم هذا الأمر لسابقه، تنتفي إرادة الحصر.
- النفي الصريح لمعارضة هذه الروايات للأخبار المستفيضة وما يعرف نقلاً وعقلاً من واقع الصحابة وحرصهم على حفظ كتاب الله تعالى.
- الجواب عن الروايات الواردة على فرض صحتها بأوجه متعددة، صالحة للقول بها، مما يقطع احتجاج المخالفين.
- ما يتعلّق بشبهة الطعن في اختيار زيد بن ثابت لجمع القرآن [152]، ومن الأجوبة الكلية التي يُردّ بها على هذه الشبهة وما تفرّع عنها، قول مكي بن أبي طالب (ت437هـ): (وقد خص أبو بكر زيدًا بجمع القرآن في السعف والجريد، ولم يخالفه فيه أحد من الصحابة، ثم خصه عمر بجمعه في الصحيفة، ولم يخالفه أحد من الصحابة، ثم خصه عثمان بجمع المصحف مع غيره، ولم يخالفه فيه أحد من الصحابة، وهذا كله يدل على فضل ظاهر، بارع، وثقة وأمانة في زيد، ويقوي ذلك تخصيص رسول الله ﷺ بكتابة الوحي، ولذلك خصّه أصحابه بجمع القرآن)[153]، وقد أورد الرازي بعض الآثار الواردة في فضل زيد بن ثابت رضي الله عنه[154]، وقال في التعليل لهذا الاختيار: (لأنه كان أجود خطّاً، وأعرفهم بالناسخ والمنسوخ، وأعلمهم بالأحدث فالأحدث من أمر رسول الله ﷺ؛ لأنه كان آخر من كتب الوحي لرسول الله ﷺ، وشهد العرضتين الأخيرتين من القرآن وكتبهما، وقد كان رسول الله ﷺ قدّمه لمكاتبة الملوك...فتعلّم الخطوط الأعجمية بأمر رسول الله ﷺ...فلم يكن المراعى في الجمع السّنّ والسابقة فيُقدّم غيره، بل الشباب أنهض بمثل ذلك من الشيوخ، والله أعلم)[155].

(151) القيسي، الإبانة عن معاني القراءات (ط دار نهضة مصر)، (ص96).

(152) ينظر في الشبهات الواردة حول ذلك: أبو ليلة، محمد، القرآن الكريم من المنظور الاستشراقي، ط1، دار النشر للجامعات، 1423هـ، (ص159)؛ ونصري، آراء المستشرقين الفرنسيين في القرآن الكريم (ص215-216)؛ و العاملي، علي، تدوين القرآن، ط1، دار القرآن الكريم، د.م، د.ت، (ص273).

(153) القيسي، الإبانة عن معاني القراءات (ط دار نهضة مصر)، (ص100).

(154) ينظر: الرازي، معاني الأحرف السبعة، (ص546).

(155) الرازي، معاني الأحرف السبعة، (ص545-546).

وتبرز قيمة هذين الجوابين في دفع الشبهة من وجوه:

- اشتمالهما على استدلال قوي من عمل النبي ﷺ باختيار زيد بن ثابت -رضي الله عنه- كاتباً للوحي ابتداءً، ومتابعة الصحابة لنبيّهم ﷺ في ذلك عند الجمع، فلهذا الاختيار أصل ثابت.
- النصّ على عدم مخالفة أحد من الصحابة لهذا الاختيار، والإجماع -كما تقدّم- حجة قطعية يزول بها مرتكز الشبهة.
- النصّ الصريح على تزكية زيد بن ثابت رضي الله عنه، وذكر مزاياه الثابتة له في روايات جمع القرآن، وتلخيص ما جاء في ذكر مزاياه الأخرى[156] بعبارة موجزة، والاستدلال من عمل الصحابة -رضوان الله عليهم- على فضله وثقته وأمانته.
- ما يتعلّق بشبهة الطعن في كيفية جمع زيد بن ثابت -رضي الله عنه- للقرآن الكريم، والتهمة له بعدم الحفظ لطلبه الآيات عند بدء الجمع[157]، ومن الأصول التي يُردّ بها على هذه الشبهة، قول مكي بن أبي طالب (ت437هـ): (أن من حفظ القرآن من الأولين والآخرين، لا ينكر أن يشك في آية وفي أكثر، وأن تسقط عنه الآية والحرف والأكثر، ولا يخرجه ذلك من أن ينسب إليه حفظ القرآن، وأن يقرأه على غيره، وإنما جرت الناس، فيمن نسب إليه حفظ القرآن، أن يكون ذلك على الأعم والأكثر، وإلا فليس يسلم أحد من الحفاظ من وهم أوشك أو غلط فيه...وأما قول زيد بن ثابت: "جمعت القرآن من صدور الرجال": فإنما معنى ذلك أنه استوثق فيما نقل بحفظ غيره مع حفظه، ويجوز أن يكون أراد جمع ما وهم فيه، أو نسي من صدور الرجال، فلما ذكّره غيره بما نسي من حفظه تذكره وتيقنه؛ لأنه كان يحفظه، فأثبته على يقين منه به، ولم يخالفه أحد فيما أثبت، فصار إجماعاً)[158]، كما أشار الرازي (ت454هـ) إلى أصل عظيم في بيان كمال الكيفية التي جمع بها زيد القرآن، بما يزول معه التهمة بعدم الحفظ ويتبين معه دقة الجمع في عدم الاكتفاء بالمحفوظ وحده أو المكتوب وحده، فقال: (أن ذلك كان منهم استيثاقاً فيه، ليقع التقابل ما بين المحفوظ والمكتوب...فلذلك جمعوا بين الأمرين، لا أن العلم بالقرآن كان مستفادًا من جهة الظروف التي كان مكتوباً عليها...فلولا أنهم كانوا مما يستظهرون للجمع بين الأمرين لاقتصروا على سماعها من رسول الله ﷺ قراءة وأثبتوها كذلك، فإن قيل: فقد جاء عن زيد بن ثابت أيضاً في حديث جمع القرآن زمن أبي بكر: (حتى وجدت من سورة التوبة آيتين مع خزيمة

(156) ينظر في ذلك: البغدادي، محمد، الطبقات الكبرى، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1410هـ، (358/2 وما بعدها)؛ وابن كثير، إسماعيل، البداية والنهاية، ط1، دار هجر، د.م، 1418هـ، (336/8-339).

(157) ينظر في الشبهات الواردة حول ذلك: نولدكه، تاريخ القرآن، (251/2).

(158) القيسي، الإبانة عن معاني القراءات (ط دار نهضة مصر)، (ص101-102).

بن ثابت لم أجدهما مع غيره)[159]؟ فالجواب: أنه أراد به الكتابة، وإنما كانتا كذلك؛ لأن سورة التوبة من آخر ما أنزل الله على رسول الله ﷺ...ولعلهم لو تتبعوا الآية لوجدوها مكتوبة عند غيره، لكنه كان لهم فيه مَقنع، والله أعلم)[160].

وتبرز قيمة هذين الجوابين في دفع الشبهة من وجوه، منها:

- جعل الاستدلال من المخالفين على طلب الآية أو غيره وجهاً لكمال كيفية الجمع لا تهمة لزيد في حفظه، وذلك بعرض الأصل العظيم في المقابلة بين المحفوظ والمكتوب عند جمع القرآن الكريم، وتوجيه أقوال زيد بن ثابت –رضي الله عنه– بأجوبة دقيقة موافقة لواقع الجمع.
- تحقيق نسبة الحفظ إلى الحفّاظ وفق ما جرى عليه الناس، ويصدّق ذلك واقع الحفّاظ الذين قد يتطرق النسيان أو السهو إلى حفظهم فيستوثقونه ولا يخرجهم ذلك عن وصف الحفظ، فالواقع يدفع هذه الشبهة.
- نقل الإجماع على ما أثبته زيد في المصحف، وعدم مخالفته، والإجماع دافع لكل تهمة.
- ما يتعلّق بشبهة وقوع اختلاف في المصاحف العثمانية، وأنها بذلك مضطربة، ويقع بها اختلاف القراءة[161]، والمراد بذلك المصاحف التي وجهها عثمان –رضي الله عنه– إلى الأمصار، وقد بيّن مكي بن أبي طالب (ت437هـ) أن عثمان –رضي الله عنه– قد حمل أهل الأمصار على هذه المصاحف، فقرأ أهل كل مصر على ما كانوا يقرؤون قبل ولكن بما يوافق خط المصحف، وتركوا ما خالفه، ثم أصّل لذلك بقوله: (اختلفت قراءة أهل الأمصار لذلك بما لا يخالف الخط)[162]، ويقول الرازي (ت454هـ): (لما كان الخلاف الذي ما بينها كلها كان من الأحرف السبعة المنزلة، ولم يمكن أن يَضْمَن جميعَ ذلك نسخةٌ واحدة، وفرّقوها في المصاحف الخمسة، بعثوا إلى كل مصر نسخة، فلو أوجبوا أن يقفوا على جميع النسخ للزمهم أن يبعثوا إلى كل مصر خمسة من النسخ، ولعل ذلك مان مما يتعذر عليهم أن تبلغ المصاحف في ذلك الوقت هذا العدد كلها بخط واحد من خط زيد بن ثابت –رضي الله عنه– كاتب الوحي والمصاحف)[163]، وقال في التعليل لاستحالة كتابة جميع المصاحف بصورة واحدة: (إن ذلك مما يستحيل في بعض الكلم، وهو ما اختلف فيه بتغاير الحروف...لأنه قد مضى لنا أنه لا يمكن كتابة كلمة واحدة على جهات مختلفة بالحروف نحو الزيادة والنقصان، والحذف والإثبات...)[164]، ويظهر أثر ما سبق في دفع الشبهة من وجوه:
  - النصّ على أن الاختلاف الموجود لا يخالف الخط، وهو من الأحرف السبعة المنزلة، مما يعود بالمسألة إلى التأصيل لمصدر الاختلاف في القراءة، وأنها من جملة كلام الله تعالى المنزل، ونفي وقوع الخطأ أو عدم الدقة في إثبات هذه الحروف عند تفريقها في المصاحف.
  - بيان السبب الموجب لاختلاف المصاحف في بعض الحروف؛ وذلك لتعذّر جمعها في نسخة واحدة، مما كان الخلاف فيه بزيادة حرف ونقصانه أو نحو ذلك مما يتعذّر توحيد الخط فيه.
  - بيان السبب في اقتصار كل أهل مصر على مصحفهم، من غير أن يتوجّب عليهم الاطلاع على بقية النسخ؛ لأن ذلك مما يتعذر في ذلك الزمان بالنظر لظروف الكتابة.
  - تنزيه خط المصاحف من وقوع الخطأ بذكر زيد بن ثابت –رضي الله عنه– كاتب الوحي، والمستأمن على الجمع والمصاحف.

ما يتعلّق بشبهة إنكار النحاة لبعض القراءات الثابتة[165]، وفي ذلك يقول الرازي (ت454هـ) في جواب جامع دقيق: (فأما ما ظهر من قوم من النحاة في ردّهم حروفاً لا يعرفون وجهها، فمن الجراءة، ولم يَصِرْ جهلهم بها حجّة على ما صحّ من الحروف نقلاً وأثراً، بعد أن المراعى في الاتخاذ بحروف اختلاف القراءة الأثر والرواية)[166]، ويظهر أثر هذا الجواب في دفع الشبهة من وجوه:

بيان سبب ردّ النحاة لهذه القراءات وهو عدم معرفتهم بوجهها، وعدم العلم بالشيء لا ينفي وجوده.

وصف عملهم بالجراءة، ونقد فعلهم أو من وافقهم لا يتحرّج فيه أهل الحق، ووجود ذلك في بعض المصنفات ليست حجة على المسلمين.

التأصيل لمرجع هذه القراءات، والتذكير بطريقها وهو الرواية، ولا يُعارض جهلُهم الصحيحَ من هذه الحروف نقلاً وأثراً.

ما يتعلّق بشبهة تأخر الجمع، وأن القرآن لم يجمع في عهد النبي ﷺ[167]، وهذه من الحقائق الثابتة لدى المسلمين، يقول مكي بن أبي طالب

---

(159) الرواية أخرجها البخاري في صحيحه، (كتاب تفسير القرآن، باب قوله: لَقَدْ جَآءَكُمْ رَسُول مِّنْ أَنفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ حَرِيصٌ عَلَيْكُم بِٱلْمُؤْمِنِينَ رَءُوف رَّحِيم [التوبة:128]، «من الرأفة»، ح (4679))، 71/6.

(160) الرازي، معاني الأحرف السبعة، (ص510–512).

(161) ينظر في ذلك: نولدكه، تاريخ القرآن (459/2، 496/3)؛ وبلاشير، ريجي، القرآن (نزوله، تدوينه، ترجمته وتأثيره)، ط1، دار الكتاب اللبناني، بيروت، 1974م، (ص31).

(162) القيسي، الإبانة عن معاني القراءات (ط دار نهضة مصر)، (ص49)، ومن المعلوم أن موافقة الرسم قد تكون صريحة وقد تكون احتمالاً، ينظر: ابن الجزري، محمد، النشر في القراءات العشر، د.ط، المطبعة التجارية الكبرى، د.م، د.ت، (11/1).

(163) الرازي، معاني الأحرف السبعة، (ص492).

(164) الرازي، معاني الأحرف السبعة، (ص489).

(165) ينظر في الشبهات حول ذلك: تسيهر، إجنتس، مذاهب التفسير الإسلامي، د.ط، مكتبة الخانجي، مصر، 1374هـ، (ص66–67)؛ ورضوان، آراء المستشرقين حول القرآن الكريم وتفسيره (525/2).

(166) الرازي، معاني الأحرف السبعة، (ص421)، ولم أقف على ما يتصل بموضوعها عند غيره من المصنفات محلّ الدراسة.

(167) ينظر في ذلك: نولدكه، تاريخ القرآن، (240/2)، ورضوان، آراء المستشرقين حول القرآن الكريم وتفسيره، (439/1).

(ت437هـ): (فإن سأل سائل فقال: هل كان القرآن مجموعاً على عهد النبي ﷺ؟ وكيف جمع بعده؟ وما سبب جمعه؟ فالجواب: أن القرآن كان على عهد النبي ﷺ متفرقاً في صدور الرجال؛ لأنه نزل في نيف وعشرين سنة، شيئاً بعد شيء)[168]، وقد أجاب الرازي (ت454هـ) عن هذا بأجوبة محررة، فقال: (لم يفعلوا لقرب عهدهم بالإسلام، وكونهم أميين، بل استظهروه حفظاً على ما كان لهم من العادة حينئذ من حفظ كلامهم وأيامهم وأشعارهم وخطبهم ونحوها، وأيضاً فإنهم لم يجمعوه في شيء زمن رسول الله ﷺ فإنهم لم يكونوا يأمنون النسخ، وزيادة النزول...فإذا نسخ شيء ولم يعلم بذلك من بَعُدت داره، ربما أدّاهم ذلك إلى الاختلاف العظيم والفتنة، فلذلك لم يجمعوه، والله أعلم، فلما أمنوا بعد وفاة رسول الله ﷺ من النسخ، واستيقنوا كمال التنزيل...قيّض الله أبا بكر وعمر لجمعه، ووفق زيد بن ثابت لكتابته وأرشده لها، وأجمع عليه الصحابة)[169]، ويظهر أثر ما سبق في دفع الشبهة من وجوه:

- أن هذه الحقيقة مستقرة عند المسلمين، ولا توجب لديهم شبهة، وما كان في عهد النبي ﷺ هو ما يتسّق مع طبيعة نزول القرآن مفرقاً.
- التعليل الواقعي بحكاية حال الصحابة في زمن النزول، وقرب عهدهم بالإسلام، وكونهم من الأميين، والحال في ذلك معتبرة.
- التصريح بأن القرآن قد جُمع حفظاً، وجاء الاستدلال على ذلك بعادة العرب المعروفة عنهم في اعتمادهم على الحفظ في كلامهم وشعرهم وسائر أمورهم، مما هو في أعلى درجات الأداء المنضبط، وقد عُرف الصحابة – رضوان الله عليهم– بقوة الحفظ، وكمال العناية بالقرآن، مما يؤمن معه على كتاب الله تعالى.
- الاستدلال القوي على الاحتياط للقرآن من واقع النزول، وهو أن النسخ وارد في حياة النبي ﷺ، ولا يُؤمن الاختلاف إن جمع القرآن ثم تطرّق إليه نسخ شيء من آياته، وتعذّر بلوغ ذلك لمن جمعه ممن بَعُدت داره.
- دلالته على أن المصلحة بجمع القرآن متحققة بما يسّر الله من أسباب حفظ كتابه الكريم، وذلك بجمع أبي بكر ومن بعده، وانعقاد الإجماع عليه.

المطلب العاشر

ذكر النتائج وتلخيص المسألة

جاءت في المصنفات محل الدراسة شواهد لذكر النتائج التي يُصار إليها عند بيان المسألة أو تفنيد الشبهة، وهو الأسلوب الذي يمكن أن يستفاد منه عند الردّ على الشبهات؛ وذلك لأمرين:

- أن النتيجة هي الهدف الأول الذي يُبنى من أجله الردّ على الشبهة، وذكرها يُسهم في اكتمال صورة الرد المنطقي على الشبهات الواردة.
- أن ذكر النتيجة أصل مهم في الشبه المركّبة التي يتشّعب فيها القول، فتأتي النتيجة تلخيصاً لما سبق، وجمعاً لما تفرّق.

(168) القيسي، الإبانة عن معاني القراءات (ط دار نهضة مصر)، (ص57).
(169) الرازي، معاني الأحرف السبعة، (ص515-517).

ومن شواهد ذلك في المصنّفات محلّ الدراسة، ما جاء عند الباقلاني (ت403هـ) حيث أتى بطريقة فريدة في التقديم بذكر النتائج المستقرة للمسائل الواردة، والشبهات التي دفعها في كتابه، وذلك بعبارات موجزة محررة، ومن ذلك قوله: (واعلموا رحمكم الله أن معرفة صواب القول في هذه الفصول والأبواب مما تعم الحاجة إليه... وقد رأيت أن نبدأ بذكر جمل ما نذهب إليه في نقل القرآن ونظمه وقيام الحجة به... والذي نذهب إليه في ذلك القول بأن جميع القرآن الذي أنزله الله عز وجل وأمرنا بإثبات رسمه، ولم ينسخه ويرفع تلاوته بعد نزوله، هو هذا الذي بين الدفتين...)[170]، وبعد ذكرها ختم بقوله: (وهذه جملة ما يجب الوقوف عليه، وسنأتي منه عند تفصيل الكلام وترتيب الأبواب ما يأتي على البقية إن شاء الله)[171]، ومن الشواهد –أيضاً– قول مكي بن أبي طالب (ت437هـ) في ذكر النتائج بعد العرض والبيان لجملة من المسائل: (فحصل من جميع ما ذكرنا وبيّنا: أن الذي في أيدينا من القرآن هو ما في مصحف عثمان الذي أجمع المسلمون عليه...وهذا الباب يتسع الكلام فيه، وفيما أشرنا إليه كفاية لمن فهمه)[172]، وقوله: (وإنما الأصل الذي يعتمد عليه في هذا: أن ما صح سنده، واستقام وجهه في العربية، ووافق لفظه خط المصحف، فهو من السبعة المنصوص عليها، ولو رواه سبعون ألفاً، متفرقين أو مجتمعين، فهذا هو الأصل، الذي بني عليه من قبول القراءات عن سبعة أو سبعة آلاف، فاعرفه، وابن عليه)[173]، ومن الشواهد عند الرازي (ت454هـ) قوله في اختلاف القراءات: (جميع ما جاء من الاختلاف في هذا الضرب الثاني لا تنافي في شيء منه، بل يشدّ بعضه بعضاً، ويشهد بعضه لبعض)[174]، وقوله: (فعلى ما مضى: أن القرآن مبناه على لسان جميع العرب)[175]، وقوله بعد الجواب عن الشبهة المتعلقة بحكّ ابن مسعود رضي الله عنه المعوذتين : (فعلى ذلك وجب أن يكون تركه إياهما كتابة...أو كان منه ظنّاً ثم عاد إلى الإجماع)[176].

الخاتمة

الحمد لله على فضله وتيسيره بإتمام هذا البحث، وأسأل الله أن يتجاوز عن الزلل، ويتقبّل العمل، ويمكن بيان أبرز نتائج هذا البحث فيما يأتي:

- أن علم الانتصار لكتاب الله تعالى قائم على أصول عظيمة، وقواعد جليلة تجب مراعاتها في الدراسات الحديثة.

(170) الباقلاني، الانتصار للقرآن، (1/59-69).
(171) الباقلاني، الانتصار للقرآن، (1/69).
(172) القيسي، الإبانة عن معاني القراءات (ط دار نهضة مصر)، (ص42).
(173) القيسي، الإبانة عن معاني القراءات (ط دار نهضة مصر)، (ص90-91).
(174) الرازي، معاني الأحرف السبعة، (ص404).
(175) الرازي، معاني الأحرف السبعة، (ص417).
(176) الرازي، معاني الأحرف السبعة، (ص529).

- أن أقوال العلماء المتقدمين هي أَوْلى ما يُتّجه إليه عند البدء في الجواب عن الشبهات؛ لما تتميز به من البيان والتأصيل.
- أن مصنّفات القرن الخامس الهجري قد تكاملت بها معالم التأصيل للجواب عن الشبه التي تُثار حول القرآن وعلومه المتصلة به.
- أن علم الانتصار علم واسع، ومفاتيحه منثورة في كتب المتقدمين، ولا يُشترط أن يكون لعنوانها دلالته الصريحة على هذا العلم، ومن أبرز هذه المصنفات: كتاب الإبانة لمكي بن أبي طالب، وكتاب معاني الأحرف السبعة للرازي.
- أن المصنّفات محل الدراسة قد تمايزت فيما بينها في جوانب عدّة، غير أنه يحصل بمجموعها الجواب المتين عن الشبهات.
- أن كتاب الانتصار للباقلاني قد تميز بأسلوب فريد في المناظرة، وجمع موضوعات كثيرة متصلة بشبه معاصرة.
- أن لكتاب الإبانة لمكي بن أبي طالب مكانة جليلة في علم الانتصار؛ لعنايته بتحرير مسائل مهمة، وتوجيه روايات عديدة.
- أن كتاب معاني الأحرف السبعة للرازي يعتبر من أوثق المصادر التي يُرجع إليها عند دراسة الشبهات المثارة حول مسألة الأحرف السبعة، وما يتصل بها من فروع مهمة.
- كشفتْ المصنفات محل الدراسة عن عشرة أصول للردّ عن الشبهات، وهي: توثيق الشبهة، وذكر مستند الشبهة، وإيراد الحكم على الرواية مستندِ الشبهة، والجمع بين الأدلة النقلية والعقلية في الرد على الشبهات، وطلب الدليل من المخالف، والعناية بذكر الإجماع، والعناية بذكر ما يلزم من القول بالشبهة، وذكر ما يَرِد على جواب الشبهة، والاستشهاد بالأجوبة الجامعة للردّ على الشبهات، وذكر النتائج وتلخيص المسألة.
- أن هذه المصنفات قد أتت بأصول مهمة لم يجرِ بها كثير عمل في عموم المصنفات التي تُعنى بالرد على الشبهات، لا سيما الحديث منها، ومنها: طلب الدليل من المخالف، وذكر ما يلزم من الشبهة، وما يَرِدُ على جوابها.
- تميّزت المصنفات محل الدراسة بإيراد أجوبة جامعة للردّ على الشبهات، وهي من أهم الأصول التي يستعان بها عند بناء النقد العلمي المتين.

التوصيات

العناية بالتأصيل لعلم الانتصار واستنباط أصوله من خلال المصنفات في علوم القرآن الكريم، واختيار أحد الشبهات الكلية وتحرير مسائلها من خلال كتب التفسير.

هذا والله أعلم، وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلّم.

الدعم المالي

يؤكد الباحث أن هذا العمل العلمي لم يحصل على أي دعم مالي من أي جهة حكومية أو خاصة، وأنه تم إعداده وتمويله ذاتيًّا.

الإفصاح والتصريحات

تضارب المصالح: ليس لدى المؤلفان أي مصالح مالية أو غير مالية ذات صلة للكشف عنها. المؤلفون يعلنون عن عدم وجود أي تضارب في المصالح.

الوصول المفتوح: هذه المقالة مرخصة بموجب ترخيص إسناد الإبداع التشاركي غير تجاري 4.0 الدولي (CC BY- NC 4.0)، الذي يسمح بالاستخدام والمشاركة والتعديل والتوزيع وإعادة الإنتاج بأي وسيلة أو تنسيق، طالما أنك تمنح الاعتماد المناسب للمؤلف (المؤلفين) الأصليين. والمصدر، قم بتوفير رابط لترخيص المشاع الإبداعي، ووضح ما إذا تم إجراء تغييرات. يتم تضمين الصور أو المواد الأخرى التابعة لجهات خارجية في هذه المقالة في ترخيص المشاع الإبداعي الخاص بالمقالة، إلا إذا تمت الإشارة إلى خلاف ذلك في جزء المواد. إذا لم يتم تضمين المادة في ترخيص المشاع الإبداعي الخاص بالمقال وكان الاستخدام المقصود غير مسموح به بموجب اللوائح القانونية أو يتجاوز الاستخدام المسموح به، فسوف تحتاج إلى الحصول على إذن مباشر من صاحب حقوق الطبع والنشر. لعرض نسخة من هذا الترخيص، قم بزيارة:
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0

قائمة المصادر والمراجع

إبراهيم، حسن، تاريخ الإسلام السياسي والديني والثقافي والاجتماعي، ط14، دار الجيل، بيروت، عام 1416هـ.

ابن أبي شيبة، عبد الله بن محمد العبسي (ت235هـ)، الكتاب المصنف في الأحاديث والآثار، ط1، مكتبة الرشد، الرياض، عام 1409هـ.

ابن الجزري، محمد بن محمد (ت833هـ)، النشر في القراءات العشر، د.ط، المطبعة التجارية الكبرى، د.م، د.ت.

ابن الجزري، محمد بن محمد بن يوسف (ت833هـ)، غاية النهاية في طبقات القراء، د.ط، مكتبة ابن تيمية، د.م، د.ت.

ابن الجوزي، عبد الرحمن بن علي (ت597هـ)، زاد المسير في علم التفسير، ط1، الدار الشامية، إسطنبول، عام 1443هـ.

ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم الحراني (ت 728هـ)، الرد على المنطقيين، د.ط، دار المعرفة، بيروت، د.ت.

ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم الحراني (ت728هـ)، الفتوى الحموية الكبرى، ط2، دار العصيمي، الرياض، عام 1425هـ.

ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم الحراني (ت728هـ)، درء تعارض العقل والنقل، ط2، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، المملكة العربية السعودية، عام 1411هـ.

ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام الحراني الحنبلي الدمشقي (ت728هـ)، منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة القدرية، ط1، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، عام 1406هـ.

ابن حزم، علي بن أحمد الأندلسي (ت456هـ)، مراتب الإجماع في العبادات والمعاملات والاعتقادات، د.ط، دار الكتب العلمية، بيروت، د.ت.

ابن خلكان، أحمد بن محمد بن إبراهيم البرمكي الإربلي (ت681هـ)، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، د.ط، دار صادر، بيروت، د.ت.

ابن عاشور، محمد الطاهر بن محمد (ت1393هـ)، التحرير والتنوير، د.ط، الدار التونسية للنشر، تونس، عام 1984هـ.

ابن قيم الجوزية، محمد بن أبي بكر بن أيوب (ت751هـ)، الصواعق المرسلة في الرد على الجهمية والمعطلة، دار العاصمة، ط1، الرياض، عام 1408هـ.

ابن كثير، إسماعيل بن عمر (ت774هـ)، البداية والنهاية، ط1، دار هجر، د.م، عام 1418هـ.

أبو ليلة، محمد محمد ، القرآن الكريم من المنظور الاستشراقي، ط1، دار النشر للجامعات، عام 1423هـ.

أبو نظيفة، عبد الله، "الإبانة عن معاني القراءات (تعريف وعرض وتحليل)"، مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة إفريقيا العالمية، العدد السابع، عام 1427هـ.

الألباني، محمد ناصر الدين (ت1420هـ)، سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة، ط1، دار المعارف، الرياض، عام 1412هـ.

الباقلاني، محمد بن الطيب (ت403هـ)، الانتصار للقرآن، تحقيق: محمد القضاة، دار الفتح، ط1، عمّان، عام 1422هـ.

البخاري، محمد بن إسماعيل الجعفي، صحيح البخاري (الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه)، ط1، دار طوق النجاة (مصورة عن السلطانية بإضافة ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي)، د.م، عام 1422هـ.

البغدادي، إسماعيل بن محمد (ت1399هـ)،هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين، د.ط، دار إحياء التراث العربي، بيروت، د.ت.

البغدادي، القاسم بن سلاّم بن عبد الله الهروي (ت224هـ)، فضائل القرآن، ط1، دار ابن كثير، (دمشق، بيروت)، عام 1415هـ.

البغدادي، محمد بن سعد (ت230هـ)، الطبقات الكبرى، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، عام 1410هـ.

بلاشير، ريجي، القرآن (نزوله، تدوينه، ترجمته وتأثيره)، نقله إلى العربية: رضا سعادة، ط1، دار الكتاب اللبناني، بيروت، عام 1974م.

تسيهر، إجنتس جولد، مذاهب التفسير الإسلامي، د.ط، مكتبة الخانجي، مصر، عام 1374هـ.

الحموي، ياقوت بن عبد الله الرومي (ت626هـ)، معجم الأدباء (إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب)، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، عام 1414هـ.

الخطيب البغدادي، أحمد بن علي بن مهدي (ت463هـ)، تاريخ بغداد، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، عام 1422هـ.

الداوودي، محمد بن علي بن أحمد (ت945هـ)، طبقات المفسرين، د.ط، دار الكتب العلمية، بيروت، د.ت.

دومري، إبراهيم بن محمد، "أسلوب الفنقلة عند الإمام ابن كثير في تفسيره (عرض ودراسة)"، مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة أم القرى، العدد98، عام 1445هـ.

الذهبي، محمد بن أحمد (ت748هـ)، سير أعلام النبلاء، ط3، مؤسسة الرسالة، عام 1405 هـ.

الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان (ت748هـ)، معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار، ط1، دار الكتب العلمية، د.م، عام 1417هـ.

الرازي، عبد الرحمن بن أحمد (ت454هـ)، معاني الأحرف السبعة، تحقيق: حسن ضياء الدين عتر، ط1، دار النوادر، قطر، عام 1432هـ.

رضوان، عمر إبراهيم، آراء المستشرقين حول القرآن وتفسيره، ط1، دار طيبة، الرياض، عام 1413هـ.

رمضان، محمد، الباقلاني وآراؤه الكلامية، د.ط، مطبعة الأمة، بغداد، عام 1406هـ.

الزركشي، محمد بن عبد الله بن بهادر (ت794هـ)، البحر المحيط في أصول الفقه، ط1، دار الكتبي، د.م، عام 1414هـ.

الزمخشري، محمود بن عمرو بن أحمد (ت538هـ)، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، ط3، دار الكتاب العربي، بيروت، عام 1407 هـ.

السبكي، عبد الوهاب بن تقي الدين (ت771هـ)، طبقات الشافعية الكبرى، ط2، هجر للطباعة والنشر والتوزيع، د.م، عام 1413هـ.

السجستاني، عبد الله بن سليمان (ت316هـ)، كتاب المصاحف، دار البشائر الإسلامية، ط2، بيروت، عام 1423هـ.

السعدي، عبد الرحمن بن ناصر (ت1376هـ)، تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان، ط1، مؤسسة الرسالة، لبنان، عام 1420هـ.

السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر (ت911هـ)، الإتقان في علوم القرآن، د.ط، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، عام 1394هـ.

الشنقيطي، محمد الأمين بن محمد المختار (ت1393هـ)، أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، د.ط، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، عام 1415هـ.

الشهري، أيمن بن عبد الله، الانتصار للقرآن الكريم دراسة تأصيلية، ط1، الهيئة العامة للعناية بطباعة ونشر القرآن الكريم والسنة النبوية وعلومها، الكويت، عام 1446هـ.

الشيباني، أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد (ت241هـ)، مسند الإمام أحمد بن حنبل، ط1، دار الحديث، القاهرة، عام 1416هـ.

صالح، نزار عطا الله، "فنقلات الزمخشري البلاغية في سورة يوسف –عليه السلام– دراسة تفسيرية"، مجلة البحوث والدراسات القرآنية، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، العدد 16، عام 1414هـ.

الطبري، محمد بن جرير (ت310هـ)، جامع البيان عن تأويل القرآن، ط1، مؤسسة الرسالة، لبنان، عام 1420هـ.

العاملي، علي الكوراني، تدوين القرآن، ط1، دار القرآن الكريم، د.م، د.ت.

عناية، غازي، شبهات حول القرآن وتفنيدها، ط1، مكتبة الهلال، بيروت، عام 1417هـ.

الغزالي، مشتاق، القرآن الكريم في دراسات المستشرقين، ط1، دار النفائس، بيروت، عام 1429هـ.

قابة، عبد الحليم، "كتاب معاني قول النبي ﷺ: "أنزل القرآن على سبعة أحرف" لأبي الفضل الرازي (عرض وتحليل)"، مجلة تبيان للدراسات القرآنية، العدد (28)، عام 1438هـ.

القاضي، عبد الفتاح عبد الغني، القراءات في نظر المستشرقين والملحدين، د.ط، دار مصر للطباعة، القاهرة، د.ت.

القيسي، مكي بن أبي طالب (ت437هـ)، الإبانة عن معاني القراءات، تحقيق: محمد الطاسان، ط1، دار تفسير للنشر والتوزيع، الرياض، عام 1446هـ.

القيسي، مكي بن أبي طالب (ت437هـ)، الإبانة عن معاني القراءات، تحقيق: عبد الفتاح شلبي، د.ط، دار نهضة مصر للطبع والنشر، القاهرة، د.ت.

القيسي، مكي بن أبي طالب (ت437هـ)، الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، ط3، مؤسسة الرسالة، بيروت، عام 1404هـ.

القيسي، مكي بن أبي طالب (ت437هـ)، الهداية إلى بلوغ النهاية في علم معاني القرآن وتفسيره، وأحكامه، وجمل من فنون علومه، ط1، حُقق في مجموعة رسائل علمية بجامعة الشارقة، مجموعة بحوث الكتاب والسنة، الإمارات العربية المتحدة، عام 1429هـ.

الماوردي، علي بن محمد (ت450هـ)، الحاوي الكبير في فقه مذهب الإمام الشافعي، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، عام 1419هـ.

النسائي، أحمد بن شعيب بن علي الخراساني (ت303هـ)، السنن الكبرى، ط1، مؤسسة الرسالة، بيروت، عام 1421هـ.

نصري، أحمد، آراء المستشرقين الفرنسيين في القرآن الكريم، ط1، دار القلم للطباعة والنشر والتوزيع، عام 1430هـ.

نولدكه، تيودور، تاريخ القرآن، تعديل: فريدريش شفالي، نقله إلى العربية: جورج تامر، ط1، مؤسسة كونراد، بيروت، عام 1425هـ.

النووي، محيي الدين يحيى بن شرف (ت676هـ)، التبيان في آداب حملة القرآن، ط3، دار ابن حزم، بيروت، عام 1414هـ.

النيسابوري، مسلم بن الحجاج (ت261هـ)، صحيح مسلم (المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله ﷺ)، د.ط، دار إحياء التراث العربي، بيروت، د.ت.

اليحصبي، القاضي عياض بن موسى (ت544هـ)، ترتيب المدارك وتقريب المسالك، ط1، مطبعة فضالة، المغرب، د.ت.

List of Sources and References

Aal-Qaysī, Makkī ibn Abī Ṭālib (t437h), al-Ibānah ʻan maʻānī al-qirāʼāt, taḥqīq : Muḥammad al-Ṭāsān, Ṭ1, Dār tafsīr lil-Nashr wa-al-Tawzīʻ, al-Riyāḍ, ʻām 1446h.

Aal-Rāzī, ʻAbd al-Raḥmān ibn Aḥmad (t454h), maʻānī al-Aḥruf al-sabʻah, taḥqīq : Ḥasan Ḍiyāʼ al-Dīn ʻItr, Ṭ1, Dār al-Nawādir, Qatar, ʻām 1432h.

Shāriqah, majmūʻah Buḥūth al-Kitāb wa-al-sunnah, United Arab Emirates, ʻām 1429h.

Al-Qaysī, Makkī ibn Abī Ṭālib (t437h), al-Ibānah ʻan maʻānī al-qirāʾāt, taḥqīq : ʻAbd al-Fattāḥ Shalabī, D. Ṭ, Dār Nahḍat Egypt lil-Ṭabʻ wa-al-Nashr, al-Qāhirah, D. t.

Al-Qaysī, Makkī ibn Abī Ṭālib (t437h), al-kashf ʻan Wujūh al-qirāʾāt al-sabʻ waʻ-ilalihā wḥjjhā, ṭ3, Muʼassasat al-Risālah, Bayrūt, ʻām 1404h.

Al-Saʻdī, ʻAbd al-Raḥmān ibn Nāṣir (t1376h), Taysīr al-Karīm al-Raḥmān fī tafsīr kalām al-Mannān, Ṭ1, Muʼassasat al-Risālah, Lebanon, ʻām 1420h.

Al-Shahrī, Ayman ibn ʻAbd Allāh, al-Intiṣār lil-Qurʼān al-Karīm dirāsah taʼṣīlīyah, Ṭ1, al-Hayʼah al-ʻĀmmah lil-ʻInāyah bṭbāʻh wa-nashr al-Qurʼān al-Karīm wa-al-sunnah al-Nabawīyah waʻ-ulūmihā, Kuwait, ʻām 1446h.

Al-Shaybānī, Aḥmad ibn Muḥammad ibn Ḥanbal ibn Hilāl ibn Asad (t241h), Musnad al-Imām Aḥmad ibn Ḥanbal, Ṭ1, Dār al-ḥadīth, al-Qāhirah, ʻām 1416h.

Al-Shinqīṭī, Muḥammad al-Amīn ibn Muḥammad al-Mukhtār (t1393h), Aḍwāʼ al-Bayān fī Īḍāḥ al-Qurʼān bi-al-Qurʼān, D. Ṭ, Dār al-Fikr lil-Ṭibāʻah wa-al-Nashr wa-al-Tawzīʻ, Bayrūt, ʻām 1415h.

Al-Sijistānī, ʻAbd Allāh ibn Sulaymān (t316h), Kitāb al-maṣāḥif, Dār al-Bashāʼir al-Islāmīyah, ṭ2, Bayrūt, ʻām 1423h.

Al-Subkī, ʻAbd al-Wahhāb ibn Taqī al-Dīn (t771h), Ṭabaqāt al-Shāfiʻīyah al-Kubrá, ṭ2, Hajar lil-Ṭibāʻah wa-al-Nashr wa-al-Tawzīʻ, D. M, ʻām 1413h.

Al-Suyūṭī, ʻAbd al-Raḥmān ibn Abī Bakr (t911h), al-Itqān fī ʻulūm al-Qurʼān, D. Ṭ, al-Hayʼah al-Egyptīyah al-ʻĀmmah lil-Kitāb, al-Qāhirah, ʻām 1394h.

Al-Ṭabarī, Muḥammad ibn Jarīr (t310h), Jāmiʻ al-Bayān ʻan Taʼwīl al-Qurʼān, Ṭ1, Muʼassasat al-Risālah, Lebanon, ʻām 1420h.

Al-Yaḥṣubī, al-Qāḍī ʻIyāḍ ibn Mūsá (t544h), tartīb al-madārik wa-taqrīb al-masālik, Ṭ1, Maṭbaʻat Faḍālah, Morocco, D. t.

Al-Zamakhsharī, Maḥmūd ibn ʻAmr ibn Aḥmad (t538h), al-Kashshāf ʻan ḥaqāʼiq ghawāmiḍ al-tanzīl, ṭ3, Dār al-Kitāb al-ʻArabī, Bayrūt, ʻām 1407 H.

Al-Zarkashī, Muḥammad ibn ʻAbd Allāh ibn Bahādur (t794h), al-Baḥr al-muḥīṭ fī uṣūl al-fiqh, Ṭ1, Dār al-Kutubī, D. M, ʻām 1414h.

Bilāshīr, ryjy, al-Qurʼān (nuzūluhu, tdwynh, tarjamatihi waʼthīruhu), naqalahu ilá al-ʻArabīyah : Riḍā Saʻādah, Ṭ1, Dār al-Kitāb al-Lebanonī, Bayrūt, ʻām 1974m.

Dwmry, Ibrāhīm ibn Muḥammad, "uslūb alfnqlh ʻinda al-Imām Ibn Kathīr fī tafsīrihi (ʻarḍ wa-dirāsat)", Majallat Jāmiʻat Umm al-Qurá li-ʻUlūm al-sharīʻah wa-al-Dirāsāt al-Islāmīyah, Jāmiʻat Umm al-Qurá, alʻdd98, ʻām 1445h.

Ibn Abī Shaybah, ʻAbd Allāh ibn Muḥammad al-ʻAbsī (t235h), al-Kitāb al-muṣannaf fī al-aḥādīth wa-al-āthār, Ṭ1, Maktabat al-Rushd, al-Riyāḍ, ʻām 1409h.

Ibn al-Jawzī, ʻAbd al-Raḥmān ibn ʻAlī (t597h), Zād al-Musayyar fī ʻilm al-tafsīr, Ṭ1, al-Dār al-Shāmīyah, Isṭanbūl, ʻām 1443h.

Ibn al-Jazarī, Muḥammad ibn Muḥammad (t833h), al-Nashr fī al-qirāʾāt al-ʻashr, D. Ṭ, al-Maṭbaʻah al-Tijārīyah al-Kubrá, D. M, D. t.

Ibn al-Jazarī, Muḥammad ibn Muḥammad ibn Yūsuf (t833h), Ghāyat al-nihāyah fī Ṭabaqāt al-qurrāʼ, D. Ṭ, Maktabat Ibn Taymīyah, D. M, D. t.

Ibn ʻĀshūr, Muḥammad al-Ṭāhir ibn Muḥammad (t1393h), al-Taḥrīr wa-al-tanwīr, D. Ṭ, al-Dār al-Tunisiaīyah lil-Nashr, Tunisia, ʻām 1984h.

Ibn Ḥazm, ʻAlī ibn Aḥmad al-Andalusī (t456h), Marātib al-ijmāʻ fī al-ʻibādāt wa-al-muʻāmalāt wa-al-Iʻtiqādāt, D. Ṭ, Dār al-Kutub al-ʻIlmīyah, Bayrūt, D. t.

Abū laylah, Muḥammad Muḥammad, al-Qurʼān al-Karīm min al-manẓūr al-istishrāqī, Ṭ1, Dār al-Nashr lil-Jāmiʻāt, ʻām 1423h.

Abū nẓyfh, ʻAbd Allāh, "al-Ibānah ʻan maʻānī al-qirāʾāt (taʻrīf waʻ-arḍ wa-taḥlīl)", Majallat al-sharīʻah wa-al-Dirāsāt al-Islāmīyah, Jāmiʻat Ifrīqiyā al-ʻĀlamīyah, al-ʻadad al-sābiʻ, ʻām 1427h.

Al-Albānī, Muḥammad Nāṣir al-Dīn (t1420h), Silsilat al-aḥādīth al-ḍaʻīfah wa-al-mawḍūʻah wa-atharuhā al-sayyiʼ fī al-ummah Silsilat al-aḥādīth al-ḍaʻīfah wa-al-mawḍūʻah wa-atharuhā al-sayyiʼ fī al-ummah, Ṭ1, Dār al-Maʻārif, al-Riyāḍ, ʻām 1412h.

Al-ʻĀmilī, ʻAlī al-Kūrānī, tadwīn al-Qurʼān, Ṭ1, Dār al-Qurʼān al-Karīm, D. M, D. t.

Al-Baghdādī, al-Qāsim ibn Sallām ibn ʻAbd Allāh al-Harawī (t224h), faḍāʼil al-Qurʼān, Ṭ1, Dār Ibn Kathīr, (Dimashq, Bayrūt), ʻām 1415h.

Al-Baghdādī, Ismāʻīl ibn Muḥammad (t1399h), Hadīyah al-ʻārifīn Asmāʼ al-muʼallifīn waʻ-āthār al-Muṣannifīn, D. Ṭ, Dār Iḥyāʼ al-Turāth al-ʻArabī, Bayrūt, D. t.

Al-Baghdādī, Muḥammad ibn Saʻd (t230h), al-Ṭabaqāt al-Kubrá, Ṭ1, Dār al-Kutub al-ʻIlmīyah, Bayrūt, ʻām 1410h.

Al-Bāqillānī, Muḥammad ibn al-Ṭayyib (t403h), al-Intiṣār lil-Qurʼān, taḥqīq : Muḥammad al-Quḍāh, Dār al-Fatḥ, Ṭ1, ʻmmān, ʻām 1422H.

Al-Bukhārī, Muḥammad ibn Ismāʻīl al-Juʻfī, Ṣaḥīḥ al-Bukhārī (al-Jāmiʻ al-Musnad al-ṣaḥīḥ al-Mukhtaṣar min umūr Rasūl Allāh ﷺ wsnnh wa-ayyāmuh), Ṭ1, Dār Ṭawq al-najāh (muṣawwarah ʻan al-sulṭānīyah bʼḍāfh trqym Muḥammad Fuʼād ʻAbd al-Bāqī), D. M, ʻām 1422h.

Al-Dāwūdī, Muḥammad ibn ʻAlī ibn Aḥmad (t945h), Ṭabaqāt al-mufassirīn, D. Ṭ, Dār al-Kutub al-ʻIlmīyah, Bayrūt, D. t.

Al-Dhahabī, Muḥammad ibn Aḥmad (t748h), Siyar Aʻlām al-nubalāʼ, ṭ3, Muʼassasat al-Risālah, ʻām 1405 H.

Al-Dhahabī, Muḥammad ibn Aḥmad ibn ʻUthmān (t748h), maʻrifat al-qurrāʼ al-kibār ʻalá al-Ṭabaqāt wāl'ṣār, Ṭ1, Dār al-Kutub al-ʻIlmīyah, D. M, ʻām 1417h.

Al-Ghazālī, Mushtāq, al-Qurʼān al-Karīm fī Dirāsāt al-mustashriqīn, Ṭ1, Dār al-Nafāʼis, Bayrūt, ʻām 1429h.

Al-Ḥamawī, Yāqūt ibn ʻAbd Allāh al-Rūmī (t626h), Muʻjam al-Udabāʼ (Irshād al-arīb ilá maʻrifat al-adīb), Ṭ1, Dār al-Gharb al-Islāmī, Bayrūt, ʻām 1414h.

Al-Khaṭīb al-Baghdādī, Aḥmad ibn ʻAlī ibn Mahdī (t463h), Tārīkh Baghdād, Ṭ1, Dār al-Gharb al-Islāmī, Bayrūt, ʻām 1422h.

Al-Māwardī, ʻAlī ibn Muḥammad (t450h), al-Ḥāwī al-kabīr fī fiqh madhhab al-Imām al-Shāfiʻī, Ṭ1, Dār al-Kutub al-ʻIlmīyah, Bayrūt, ʻām 1419h.

Al-Nawawī, Muḥyī al-Dīn Yaḥyá ibn Sharaf (t676h), al-Tibyān fī ādāb ḥamlat al-Qurʼān, ṭ3, Dār Ibn Ḥazm, Bayrūt, ʻām 1414h.

Al-Nīsābūrī, Muslim ibn al-Ḥajjāj (t261h), Ṣaḥīḥ Muslim (al-Musnad al-ṣaḥīḥ al-Mukhtaṣar bi-naql al-ʻAdl ʻan al-ʻAdl ilá Rasūl Allāh ﷺ), D. Ṭ, Dār Iḥyāʼ al-Turāth al-ʻArabī, Bayrūt, D. t.

Al-nisāʼī, Aḥmad ibn Shuʻayb ibn ʻAlī al-Khurāsānī (t303h), al-sunan al-Kubrá, Ṭ1, Muʼassasat al-Risālah, Bayrūt, ʻām 1421h.

Al-Qāḍī, ʻAbd al-Fattāḥ ʻAbd al-Ghanī, al-qirāʾāt fī naẓar al-mustashriqīn wa-al-mulḥidīn, D. Ṭ, Dār Egypt lil-Ṭibāʻah, al-Qāhirah, D. t.

Al-Qaysī, Makkī ibn Abī Ṭālib (t437h), al-Hidāyah ilá Bulūgh al-nihāyah fī ʻilm maʻānī al-Qurʼān wa-tafsīruh, wa-aḥkāmuhu, wa-jumal min Funūn ʻulūmuhu, Ṭ1, ḥuqq fī majmūʻah Rasāʼil ʻilmīyah bi-Jāmiʻat al-

‘Ināyat, Ghāzī, shubuhāt ḥawla al-Qur’ān wtfnydhā, Ṭ1, Maktabat al-Hilāl, Bayrūt, ‘ām 1417h.

Naṣrī, Aḥmad, Ārā’ al-mustashriqīn al-Faransīyīn fī al-Qur’ān al-Karīm, Ṭ1, Dār al-Qalam lil-Ṭibā‘ah wa-al-Nashr wa-al-Tawzī‘, ‘ām 1430h.

Nöldeke, Tiyūdūr, Tārīkh al-Qur’ān, ta‘dīl : Frīdrīsh shfāly, naqalahu ilá al-‘Arabīyah : Jūrj Tāmir, Ṭ1, Mu’assasat Kūnrād, Bayrūt, ‘ām 1425h.

Qābah, ‘Abd al-Ḥalīm, "Kitāb ma‘ānī qawl al-Nabī :" anzala al-Qur’ān ‘alá sab‘at aḥruf "li-Abī al-Faḍl al-Rāzī (‘arḍ wa-taḥlīl)", Majallat Tibyān lil-Dirāsāt al-Qur’ānīyah, al-‘adad (28), ‘ām 1438h.

Raḍwān, ‘Umar Ibrāhīm, Ārā’ al-mustashriqīn ḥawla al-Qur’ān wa-tafsīruh, Ṭ1, Dār Ṭaybah, al-Riyāḍ, ‘ām 1413h.

Ramaḍān, Muḥammad, al-Bāqillānī wa-ārā’uhu al-kalāmīyah, D. Ṭ, Maṭba‘at al-ummah, Baghdād, ‘ām 1406h.

Ṣāliḥ, Nizār ‘Aṭā Allāh, "fnqlāt al-Zamakhsharī al-balāghīyah fī Sūrat Yūsuf-‘lyh alslām-dirāsah tafsīrīyah", Majallat al-Buḥūth wa-al-Dirāsāt al-Qur’ānīyah, Majma‘ al-Malik Fahd li-Ṭibā‘at al-Muṣḥaf al-Sharīf, al-‘adad 16, ‘ām 1414h.

Tsyhr, Ijnits Jūld, madhāhib al-tafsīr al-Islāmī, D. Ṭ, Maktabat al-Khānjī, Egypt, ‘ām 1374h.

Ibn Kathīr, Ismā‘īl ibn ‘Umar (t774h), al-Bidāyah wa-al-nihāyah, Ṭ1, Dār Hajar, D. M, ‘ām 1418h.

Ibn Khallikān, Aḥmad ibn Muḥammad ibn Ibrāhīm al-Barmakī al-Arbalī (t681h), wafayāt al-a‘yān w’nbā’ abnā’ al-Zamān, D. Ṭ, Dār Ṣādir, Bayrūt, D. t.

Ibn Qayyim al-Jawzīyah, Muḥammad ibn Abī Bakr ibn Ayyūb (t751h), al-Ṣawā‘iq al-mursalah fī al-radd ‘alá al-Jahmīyah wa-al-Mu‘aṭṭilah, Dār al-‘Āṣimah, Ṭ1, al-Riyāḍ, ‘ām 1408h.

Ibn Taymīyah, Aḥmad ibn ‘Abd al-Ḥalīm al-Ḥarrānī (t 728h), al-radd ‘alá al-Manṭiqīyīn, D. Ṭ, Dār al-Ma‘rifah, Bayrūt, D. t.

Ibn Taymīyah, Aḥmad ibn ‘Abd al-Ḥalīm al-Ḥarrānī (t728h), al-Fatwá al-Ḥamawīyah al-Kubrá, ṭ2, Dār al-‘Uṣaymī, al-Riyāḍ, ‘ām 1425h.

Ibn Taymīyah, Aḥmad ibn ‘Abd al-Ḥalīm al-Ḥarrānī (t728h), Dar’ Ta‘āruḍ al-‘aql wa-al-naql, ṭ2, Jāmi‘at al-Imām Muḥammad ibn Sa‘ūd al-Islāmīyah, Saudi Arabia, ‘ām 1411h.

Ibn Taymīyah, Aḥmad ibn ‘Abd al-Ḥalīm ibn ‘Abd al-Salām al-Ḥarrānī al-Ḥanbalī al-Dimashqī (t728h), Minhāj al-Sunnah al-Nabawīyah fī naqḍ kalām al-Shī‘ah al-qadarīyah, Ṭ1, Jāmi‘at al-Imām Muḥammad ibn Sa‘ūd al-Islāmīyah, ‘ām 1406h.

Ibrāhīm, Ḥasan, Tārīkh al-Islām al-siyāsī wa-al-dīnī wa-al-thaqāfī wa-al-ijtimā‘ī, ṭ14, Dār al-Jīl, Bayrūt, ‘ām 1416h.